



Ministry of Trade and Industry
وزارة التجارة والصناعة

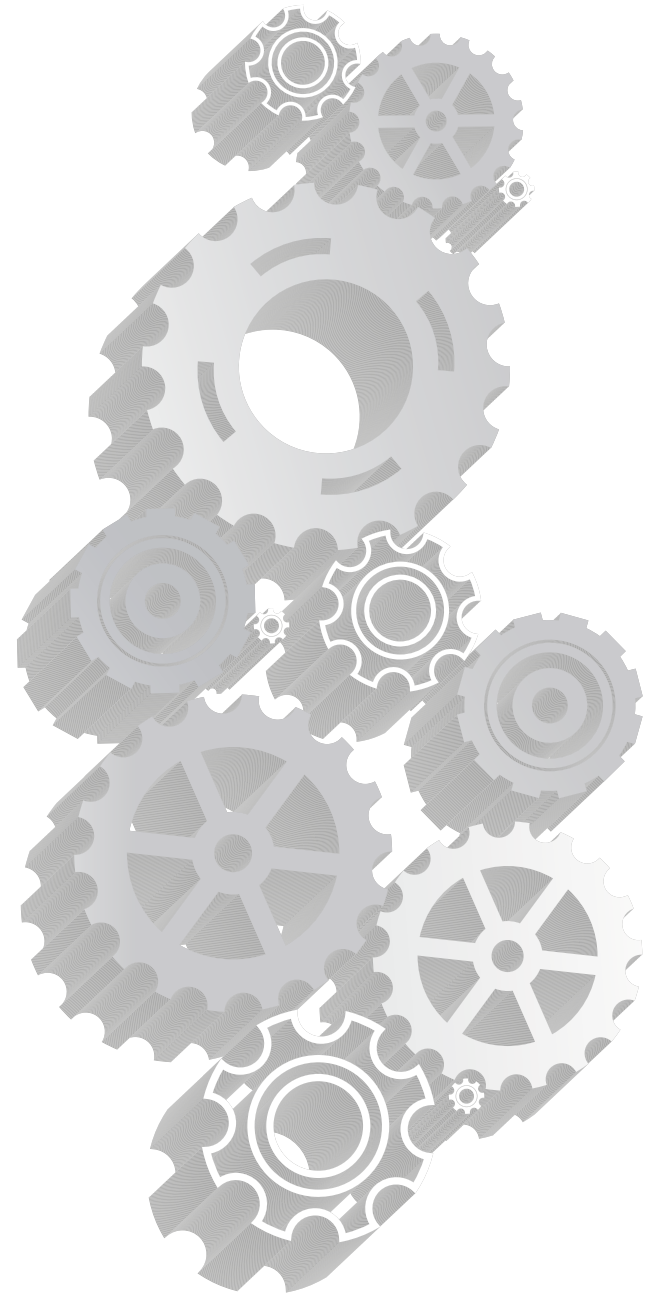


إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية

٢٠٢٠ / ٢٠١٦

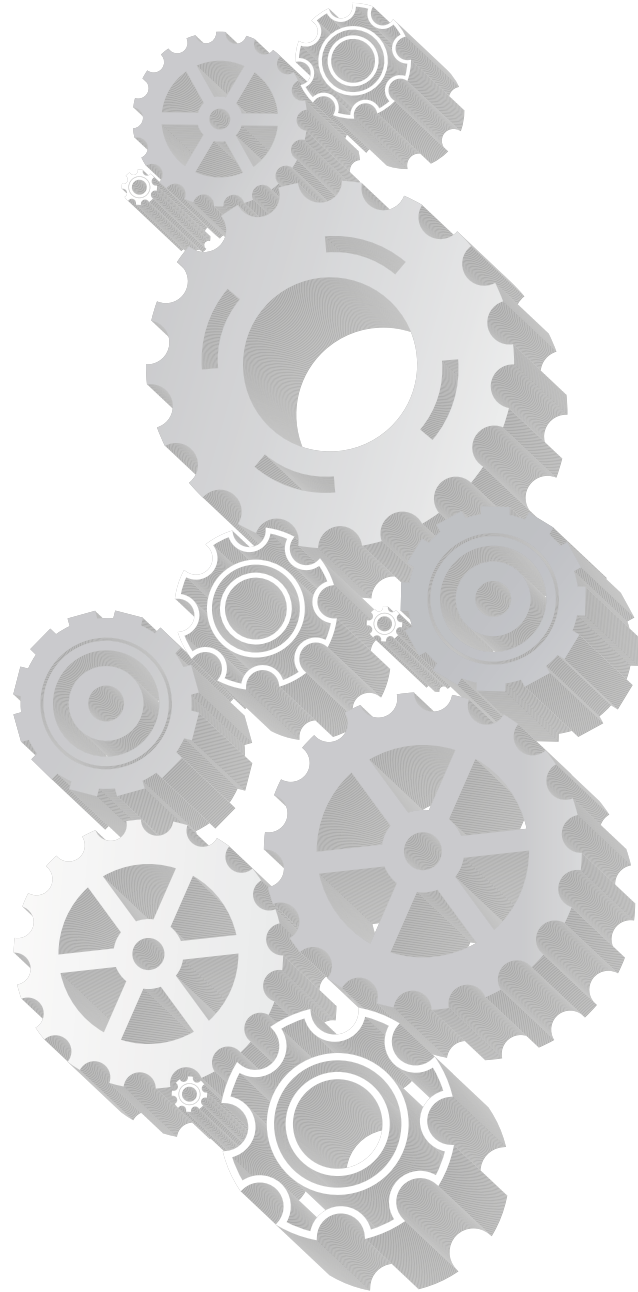
إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة
لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية

٢٠٢٠ / ٢٠١٦



الفهرس

٦	كلمة السيد وزير التجارة والصناعة
٨	مقدمة
٩	- ملامح الاقتصاد العالمي
١٢	- ملامح الاقتصاد المصري
٢٠	الملامح العامة للإستراتيجية
٢١	- الرؤية
٢١	- الرسالة
٢١	- الأهداف الرئيسية
٢٢	السياسة العامة
٢٦	المحاور الرئيسية
٣٤	المحور الأول: التنمية الصناعية
٣٦	- البرامج والمشروعات التنفيذية
٤٧	المحور الثاني: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال
٥٠	- البرامج والمشروعات التنفيذية
٥٧	المحور الثالث: تنمية الصادرات
٦١	- البرامج والمشروعات التنفيذية
٦٧	المحور الرابع: تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني
٦٨	- البرامج والمشروعات التنفيذية
٧٥	المحور الخامس: الحوكمة والتطوير المؤسسي
٧٦	- البرامج والمشروعات التنفيذية
٨١	كلمة ختامية



في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم وما يشهده من اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة والتي أدت إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي والتجاري العالمي وما ترتب عليه من حدوث تغيير في خريطة التجارة الدولية، مما جعل العديد من دول العالم تعمل علي مراجعة سياساتها المالية والنقدية والصناعية والتجارية لكي تستجيب وتتوافق مع التحديات والفرص التي انشأها هذا الحراك الدولي.



وزير التجارة والصناعة
المهندس/ طارق قابيل

وبالنظر لمكانة مصر الكبيرة بكل من محيطها الاقليمي والدولي فكان لها أن تؤثر وتتأثر بهذا الحراك في ظل ما شهدته من تطورات أعقبت ثورتين متتاليتين، فإنه كان لابد من عمل مراجعة دقيقة للسياسات التجارية والصناعية المصرية والعمل على تحديث الاستراتيجيات المعتمدة من قبل وزراء التجارة والصناعة السابقين لتصميم وتنفيذ خطط داعمة للنهوض بالصناعة والتجارة الخارجية المصرية لتتوافق مع التحديات والفرص الجديدة، وتتكامل مع إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تم اعتمادها من قبل السيد رئيس الجمهورية والبرلمان المصري.

في ظل هذا التوجه تم إنشاء وحدة مركزية متخصصة داخل الوزارة تعمل على مراجعة شاملة لكافة السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تم إعدادها مسبقاً وإعداد إستراتيجية مُحدثة في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية والتي مررنا ولازلنا نمر بها، والعمل على متابعة وتقييم وقياس أثر تنفيذ هذه السياسات والإستراتيجيات.

واستناداً الي ذلك فقد تم إعادة ترتيب الأولويات اعتماداً على محركات النمو الاقتصادي التي يمكن البناء عليها للتحرك بخطوات سريعة وثابتة للاستجابة للمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية المتوقعة والتكامل مع كافة البرامج والمشروعات القومية الكبرى للدولة التي يتم العمل عليها، والتي تم تصميمها استجابة لمؤشرات النمو السكاني المتوقعة والتي يزداد معها الطلب المحلي على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة.

وقد استهدفت إستراتيجية الوزارة التركيز على خمسة محاور رئيسية سيتم العمل عليها بالتوازي لتحقيق معدلات النمو الصناعي التي يمكن من خلالها إيجاد الوظائف المُرَجوة، والاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب المحلي والعالمي مع مراعاة الشمولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية.

وقد تتضمنت هذه المحاور مبادرات شاملة تهدف إلى تهيئة مناخ أعمال ملائم لتقوية الاقتصاد الوطني عن طريق القطاع الخاص، وعلى الأخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها في سلاسل التوريد المحلية والعالمية وربطها بالكيانات الاقتصادية الكبيرة ليصبح الاقتصاد المصري قادراً على مواجهة التقلبات العالمية ويضمن استقرار ونمو متوازن لكافة المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة، فضلاً عن إحلال الواردات وزيادة الصادرات. هذا وتشمل عمليات تهيئة مناخ الأعمال إصلاحات تشريعية وإجرائية ومؤسسية كاملة.

وتحتوى هذه الإستراتيجية على أهداف طموحة قابلة للتنفيذ سيتم ربطها بالاستراتيجيات القطاعية والمبادرات التنموية ذات الصلة على مستوى كافة المحافظات.

وسوف يتبع هذه الإستراتيجية خطة تنفيذية مفصلة تحدد كيفية تنفيذ كل برنامج ومشروع وتتضمن اسلوب متطور للمتابعة والتقييم، وسيتم عمل مراجعة لهذه الإستراتيجية واهدافها كل فترة بناءً على مستجدات الاقتصاد المصري وتقلبات السوق العالمي إذا لزم الأمر لإعادة تصحيح المسار.

وختاماً ... أود التأكيد على أن هذه الإستراتيجية ما هي إلا نتاج جهود مشتركة ومشاورات بناءه بدأت وستستمر وستظل مع كافة الأطراف المعنية سواء الجهات الحكومية ذات الصلة، أو مجتمع الأعمال والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية، وأعضاء من البرلمان المصري، وكذلك في ضوء الاستراتيجيات والخطط السابق إعدادها من السادة الوزراء السابقين. هذا ويتطلب تنفيذ هذه الوثيقة تضافر الجهود بعزيمة قوية وعمل جاد مخلص يهدف إلي التطوير ورفعة الوطن.

وقفنا الله لما فيه الخير لمصرنا الغالية ...





مقدمة



ملاحم الاقصاد العالمى

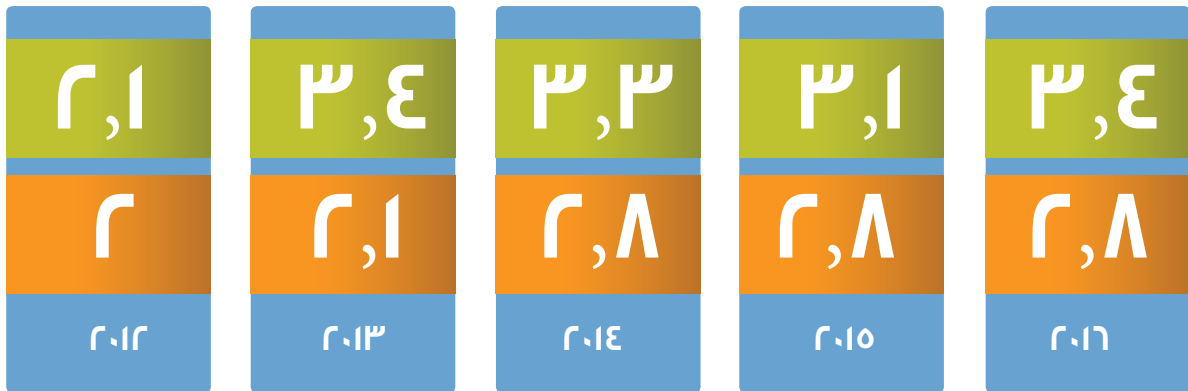
مما لا شك فله أن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وأطاحت بالعديد من البنوك الكبرى في كل من أمريكا وروسيا وسويسرا واليابان وأدت إلى إفلاسها، وارتفاع معدلات البطالة بالدول المتقدمة لمعدلات غير مسبوقة، وقيام العديد من الدول المتقدمة والنامية بإتباع حزم تحفيزية مالية و/أو نقدية لتنشيط اقتصادياتها والتي أدت بدورها إلى تفاقم غير مسبوق لعجز الموازنات والديون الحكومية بهذه الدول. وقد استتبع الأزمة المالية العالمية بداية من عام ٢٠١٠ أزمة منطقة اليورو التي شهدت ارتفاع نسبة الديون لبعض دول المنطقة مثل: اليونان وإيطاليا وإسبانيا وغيرها، والتي أدت بدورها إلى انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي العالمي النابع من التشف المالي المطبق في هذه الدول. ومن الجدير بالذكر أن برامج التيسير الكمي من قبل البنوك المركزية العالمية، وبالأخص البنك الاحتياطي الفيدرالي لم تنجح بصورة كبيرة في تحفيز استهلاك الأسر والاستثمار والنمو. وقد حذر صندوق النقد الدولي بأن توقعات النمو العالمي ستكون مُخيبة للأمال حيث من المنتظر أن يُسجل النمو العالمي نسبة ٣,٤٪ (نزولاً من التوقعات السابقة لنسبة ٣,٦٪)، و ٣,٦٪ لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي، مقابل ٣,١٪ في ٢٠١٥، كما خفض الاتحاد الأوروبي توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٦ من ٤,٢٪ إلى ١,٧٪، ومن ٢,٥٪ إلى ١,٩٪ لعام ٢٠١٧، وما زال التعافي من التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية مستمرا مع استمرار هيمنة أكبر اقتصادان في العالم هما الولايات المتحدة والصين.

علاوة على ما سبق، فقد جاء خروج المملكة المتحدة من اتفاقية الاتحاد الأوروبي متبوعاً بتقلبات وفترات من عدم اليقين على مستوى أسواق المال والاقتصاديات العالمية بصفة عامة وفي منطقة اليورو على الأخص، كما أنه من المتوقع أن

يُعانى الاقتصاد العالمي من بعض الاضطرابات بسبب رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة الأمريكية في الأعوام القادمة (طبقاً لدراسة حديثة من المركز المصري للدراسات الاقتصادية). كما تشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى صعوبة عودة حجم التبادل التجاري العالمي لمعدلاته الطبيعية، حيث من المتوقع أن يصل إلى ٢,٨٪ و ٣,٦٪ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي مقابل ٢,٨٪ في ٢٠١٥.

يتضح مما سبق أن تداعيات الأزمة المالية العالمية والأزمات اللاحقة لها مثل أزمة اليورو ما زالت مستمرة وستستمر لأعوام قادمة، هذا بدوره يجعل الحكومات عاجزة عن تنفيذ سياساتها التنموية، وتراجع مستويات الدخل القومي ودخل الفرد حول العالم، والذي بدوره يقلل من مستويات الرفاهية وقدرة الأفراد على الإنفاق، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإقبال على مختلف المنتجات، مما ينعكس بدوره على ارتفاع معدلات البطالة.

معدل نمو الاقتصاد العالمي التجارة العالمية



معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي

معدل نمو كميات التجارة العالمية

المصدر: وزارة التخطيط

وقد شهد الاقتصاد العالمي الكثير من التقلبات والتدهور حيث بلغ النمو في حجم تجارة السلع العالمية متوسط ١٪ وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، وهو أبطأ معدل نمو منذ الأزمة المالية. كما أن التجارة العالمية تباطأت بشكل كبير سواء من حيث القيمة الاسمية أو الحجم. وترجع أهم الأسباب الرئيسية لذلك إلى هبوط الطلب الكلي من الاقتصاديات المتقدمة تليها تأثير الإصلاحات الهيكلية في الصين والتي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي، وزيادة قطاعات الاستثمار، والتصدير وتقليص الواردات الصينية (والتي تمثل ١٠٪ من الواردات العالمية) وتعزيز النمو القائم على الاستهلاك المحلي، وأخيراً ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ عمليات تحرير السياسات التجارية.

كذلك فإن تغيير بعض الدول لسياساتها المالية والنقدية والتجارية والصناعية بتخفيض عملاتها ونقل صناعاتها إلى أسواق خارجية نتيجة لظروفها الاقتصادية، وعلى الأخص الصين، وكذلك تعثر الإنتاج في بعض دول الجوار وتوقف صادرات بعض الدول إلى أسواق بعينها بسبب الأبعاد السياسية، كل هذا وغيره قد حمل في طياته العديد من التحديات والفرص المختلفة في ملفي الصناعة والتجارة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد المصري تأثر بشكل مباشر بتطورات الاقتصاد الإقليمي والعالمي من حيث الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والسياحة وتحويلات العاملين من الخارج. حيث تأثر الاقتصاد المصري بتخفيض الدول الكبرى لتوقعاتها للنمو الاقتصادي، خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُعد من أهم شركاء مصر التجاريين، ومورد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر فيها، ومصدر رئيسي للتبادل الاقتصادي، وكذلك أثر انخفاض سعر البترول وتوقف الإنتاج والتصدير في بعض دول الجوار على الصادرات والواردات المصرية على حد سواء.

ملاحم الاقتصاد المصري

مؤشرات الاقتصاد الكلي

تأثرت جميع مؤشرات الاقتصاد المصري الكلي سلباً بالتقلبات السياسية التي شهدتها الدولة إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث حدث انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي من متوسطات نمو بلغت حوالي ٥٪ في الخمسة أعوام السابقة على ٢٠١١ إلى حوالي ٢٪ في الأربعم سنوات التالية لعام ٢٠١١.

معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الاجمالي %



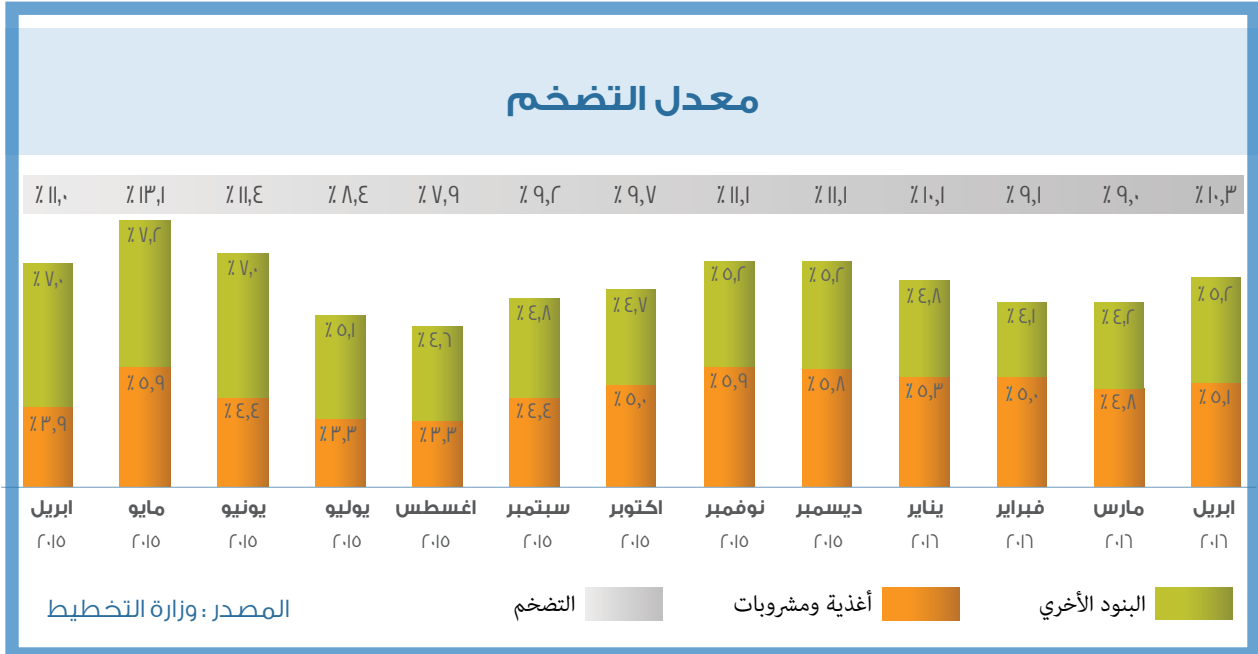
المصدر: وزارة التخطيط

وبالرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي قد بدأت في الارتفاع حيث سجل معدل النمو الحقيقي للعام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ نسبة ٤,٢٪ على مدار العام، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٣٪ للعام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤، إلا أن هذا التحسن لم يستمر بذات قوة الدفع في العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ حيث وصل معدل النمو للنصف الأول من العام إلى ٣,٥٪ مقارنة بـ ٤,٨٪ عن ذات الفترة من العام المالي الماضي.

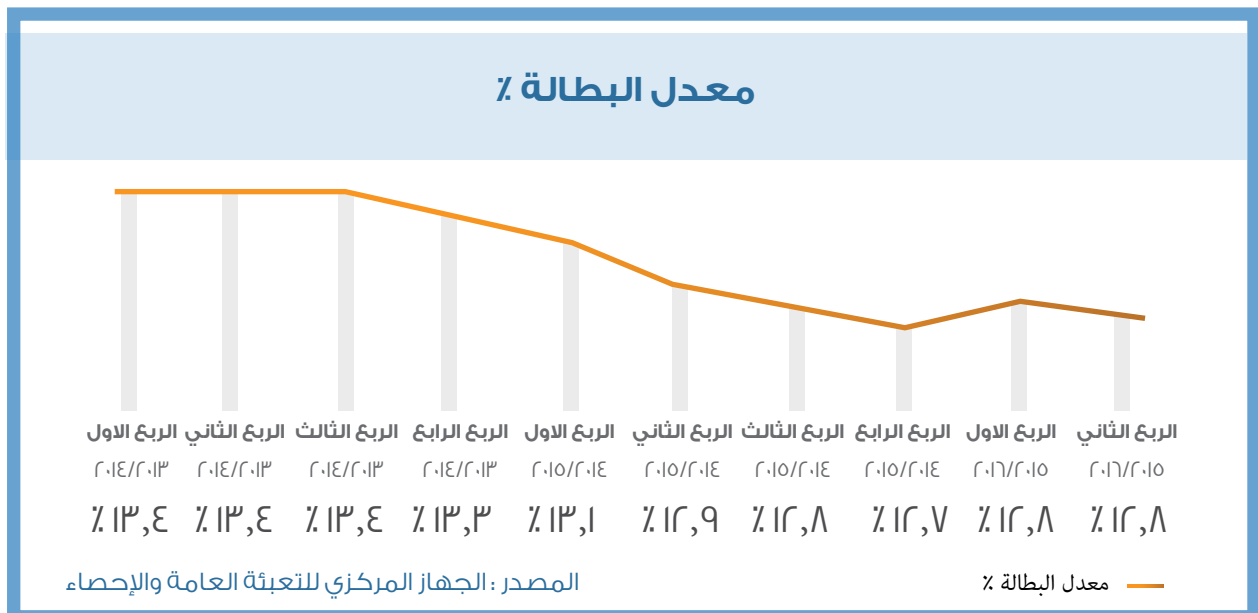
وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فإن معدلات التضخم ظلت عند مستوياتها المرتفعة نتيجة لارتفاع وندرة الدولار الأمريكي، وضعف معدلات الإنتاج الذي أثر بدوره على المعروض من السلع وارتفاع معدلات التضخم. وتشير أحدث الإحصائيات إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي في مايو ٢٠١٦ ليصل إلى ١٢,٣٪ وذلك ارتفاعاً من ١٠,٣٪ و ٩٪ في شهري أبريل ومارس ٢٠١٦، ووفقاً لتوقعات

مقدمة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإنه قد يصل إلى ١٣,٩٣٪ في سبتمبر ٢٠١٧، ويظل بند الأغذية والمشروبات هو المؤثر في هذا الارتفاع حيث أنه يمثل حوالي ٥٠٪ من ارتفاع مؤشر التضخم.



وكان لإنخفاض معدل النمو الاقتصادي أثر كبير على ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى أعلى مستوياتها التي تفوق نسبة ١٣٪ وذلك مقابل حوالي ٨٪ قبل ٢٠١١. إلا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والفترة ربع السنوية التي تلت العام المالي كان لها أثر جيد نسبياً على الانخفاض التدريجي لمعدلات البطالة لتصل إلى ١٢,٨٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.



مؤشرات التجارة الخارجية

أثر انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والتقلبات السياسية بشكل مباشر على ارتفاع معدلات عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ومنها ارتفاع قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى مثل اليورو، وكذلك عدم وفرة العملة الصعبة والارتفاع الكبير في عجز الموازنة المصري والتي كان أحد أسبابها زيادة المرتبات والتي أثرت بشكل كبير على زيادة معدلات الاستهلاك التي لم يقابلها زيادة كافية في التصنيع المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإستيراد بصورة كبيرة. وعلى الجانب الآخر فإن انخفاض تنافسية المنتج المصري أمام صادرات الدول الأخرى نتيجة انخفاض قيمة العديد من العملات للدول النامية والمتقدمة أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار البترول عالمياً والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات المصدرة، مع التوقف الجزئي لبرنامج رد الأعباء التصديرية، كلها عوامل أثرت سلباً على التنافسية السعرية للصادرات المصرية في السوق الخارجية. وعلى الرغم من الانخفاض الظاهري في قيمة الصادرات المصرية بسبب انخفاض الصادرات البتروكيماوية نتيجة نقص الغاز في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥، إلا أن تنوع الصادرات المصرية يعد أحد الدعائم الرئيسية لاستدامتها، حيث أسهم هذا التنوع في صمود نسبي لقيمة الصادرات المصرية أمام التقلبات العالمية.

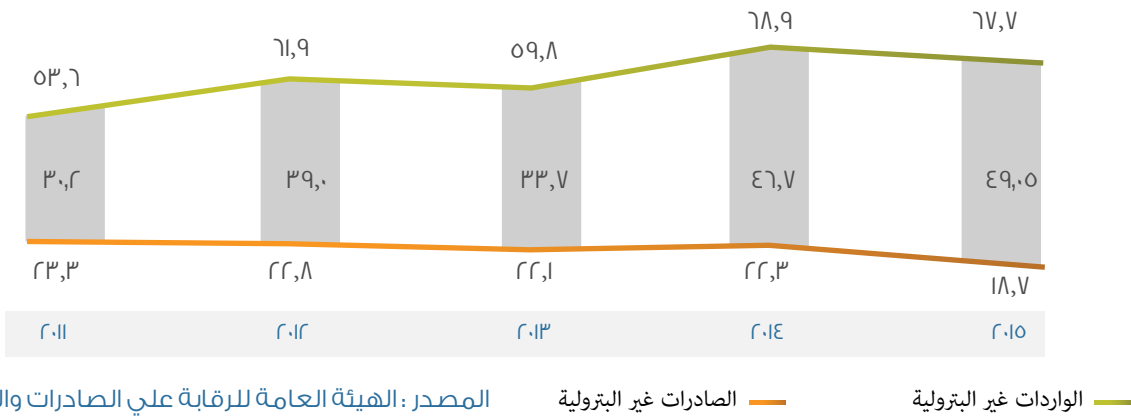
وينطبق هذا التنوع على الاقتصاد المصري بصفة عامة، حيث لا يعتمد الاقتصاد على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات لدعم النمو والتجارة أو الارتفاع النسبي لدرجة تعقد الصناعة المصرية، حيث يشير مؤشر التعقد الاقتصادي إلى أن مصر تحتل المرتبة الـ ٦١ لعام ٢٠١٤* .

وتظل الصادرات المصرية من أهم إن لم يكن أهم مصدر للعملات الأجنبية، حيث تفوق الصادرات المصرية تحويلات العاملين من الخارج، و٢,٧ مرة من السياحة، و٣,١ مرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و٣,٧ مرة من عائدات قناة السويس وفقاً لبيانات العام الحالي ٢٠١٤/٢٠١٥ وهو ما يوضح الأهمية النسبية الكبيرة للصادرات المصرية كمورد رئيسي للعملات الأجنبية مما يستوجب تضافر الجهود من أجل تنميتها.

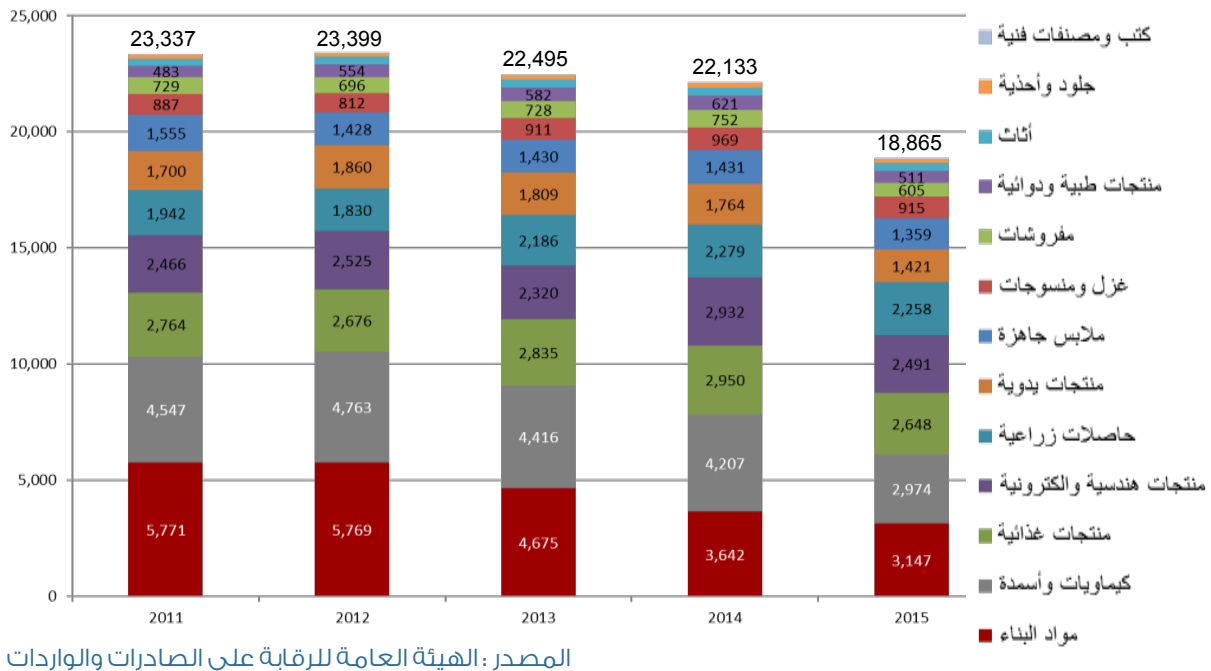
* Harvard "The Atlas of complexity Index, 2014

كما يلاحظ أيضاً انخفاض معدل تقلبات الصادرات وتحويلات العاملين من الخارج وقناة السويس مقارنة بعائدات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة مما يعكس أيضاً تنوع قاعدة الصادرات المصرية وأهمية تنمية هيكل الصادرات المصرية ليصبح أكثر عمقاً.

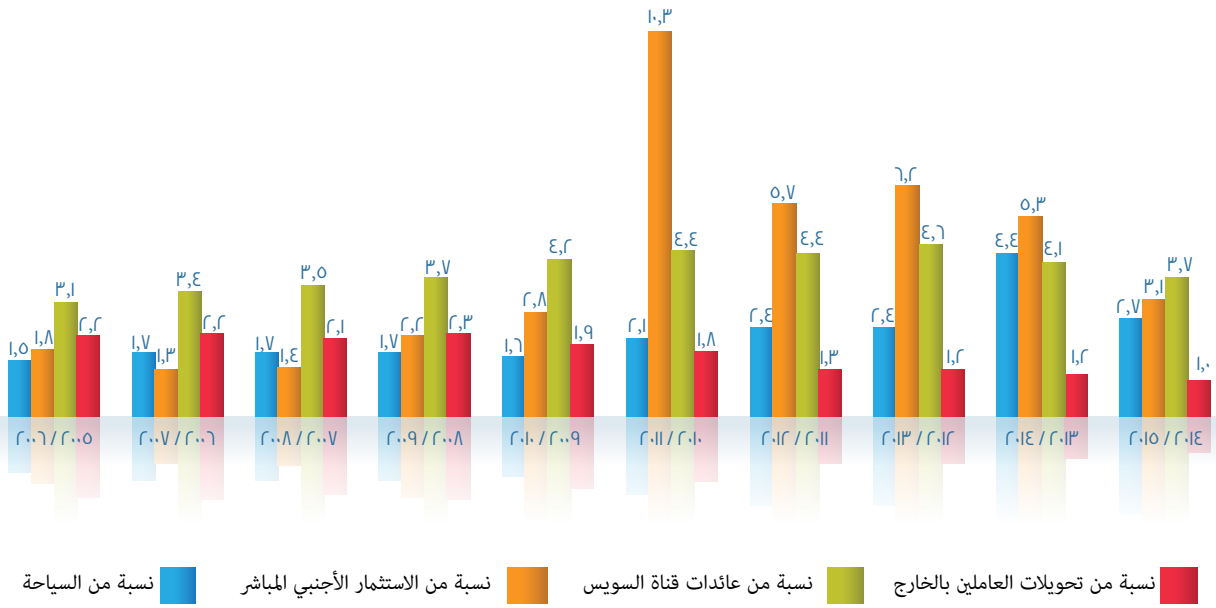
تطور الصادرات والواردات غير البترولية وعجز الميزان التجاري (مليار دولار)



تنوع الصادرات السلعية غير البترولية (مليون دولار)



الأهمية النسبية للصادرات غير البترولية كمورد للعملة الأجنبية

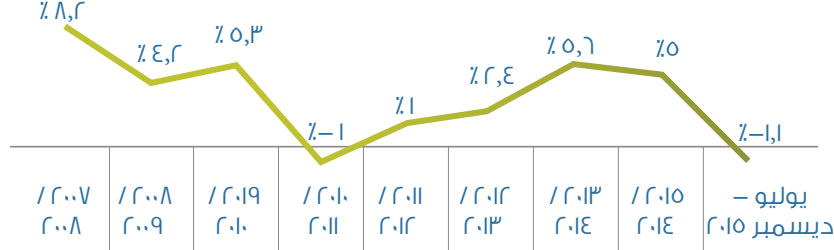


المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات والبنك المركزي

يُعد قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات المكونة للاقتصاد المصري ككل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حال إضافة صناعة تكرير البترول إليه سوف تصل نسبة قطاع (الصناعة البترولي وغير البترولي) إلى حوالي ١٨٪ من حجم الاقتصاد المصري، والذي يُعد بدوره أكبر مُكون للاقتصاد المصري.

أما على مستوى النمو الحقيقي للقطاع الصناعي غير البترولي، فإن البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط للنصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ تشير إلى تأثر النمو الحقيقي لقطاع الصناعة على مدار الخمسة أعوام الأخيرة، وعلى الأخص في بداية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ بسبب السياسات النقدية والتي ظهر أثرها واضحاً

تطور معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي*



* لا يشمل تكرير البترول

الاهمية النسبية للقطاع الصناعي البترولي وغير البترولي في الاقتصاد

٨٢%

باقي القطاعات

١٨%

القطاع الصناعي

طبقاً لبيانات النصف الاول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥

في بيانات النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ الذي شهد انكماش في معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة ليصل إلى (- ١,١%).

ويتأثر النمو الصناعي بالعديد من العناصر الأخرى ذات الصلة بمناخ الأعمال نفسه، سواء إصدار التراخيص، وتخصيص الأراضي، وكذلك حزمة الحوافز التي يتم تقديمها للقطاع الصناعي سواء للمستثمرين المحليين أو للمستثمرين الأجانب.

وفى ضوء هذه التحديات سواءاً على الصعيد العالمي أو المحلي، فكان لابد من انتهاج سياسة واضحة على المدى المتوسط والبعيد يتبعها إستراتيجية محددة للتنفيذ منذ الإعلان عنها وانتهاجها للسنوات القادمة للتحول بالمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة الخارجية والتنمية الصناعية نحو المؤشرات الطموحة المنشودة بموجب إستراتيجية التنمية المستدامة: «رؤية مصر ٢٠٣٠».

لذا عملت وزارة التجارة والصناعة على إعداد إستراتيجيتها للخمسة أعوام القادمة برؤية واضحة متمثلة في:

«أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة النمو الاقتصادي الاحتوائي المستدام في مصر وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية»

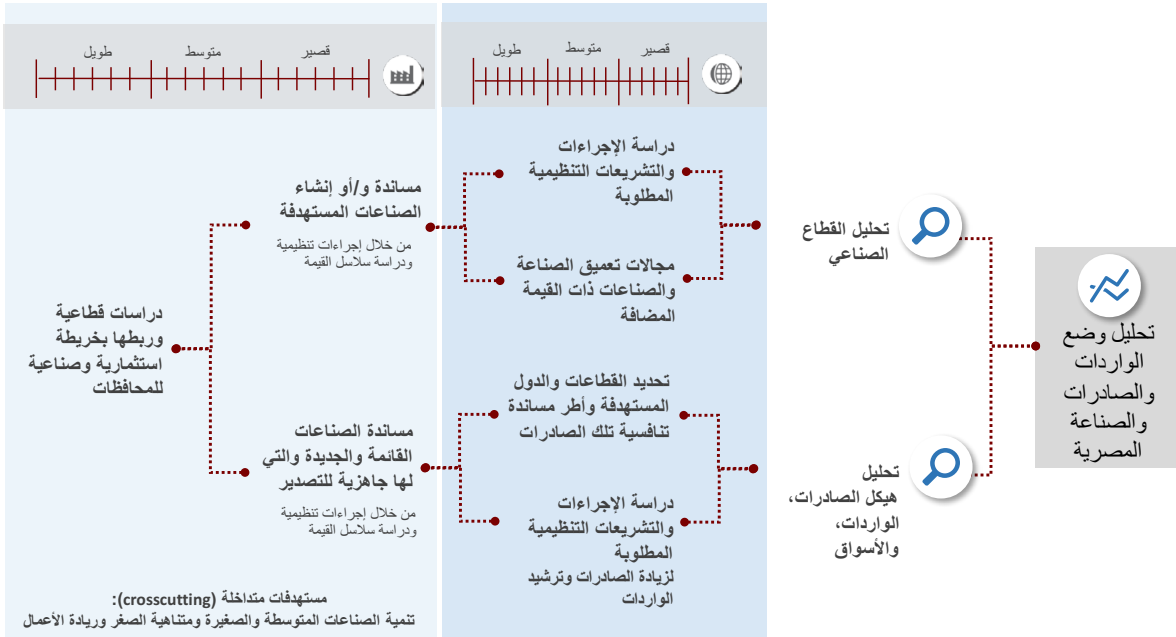
وتنبثق هذه الرؤية من رؤية المحور الاقتصادي وإستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تتمثل في: «أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية وذلك من خلال تهيئة المناخ الداعم لتحقيق النمو الاحتوائي المُستدام القائم على المعرفة والتنافسية والتنوع الذي يسمح بتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائقة ومُنْتَجة.

ولقد تم صياغة السياسات العامة الصناعية والتجارية والإستراتيجيات التنفيذية على أسس علمية وقرائن داعمة تم فيها الاعتماد على مناهج القياس والتحليل الكمي والكيفي والمشاورات، وسيتم تطوير تصميم البرامج والمشروعات وخطط المتابعة والتقييم وقياس الأثر وفقاً لمنهج الإدارة بالنتائج لربط الأداء بالإنجاز بالحافز على المستويين المؤسسي والفردى، وكذلك إعداد موازنة الوزارة والكيانات التابعة لها للعام ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لنفس النهج وهي موازنة البرامج والمشروعات، وتدريب كوادر مؤسسية قادرة على صياغة السياسات، وقياس الأثر، وتصميم البرامج والمشروعات، وإعداد خطط المتابعة والتقييم وتنفيذها.

وينبثق عن هذه الإستراتيجية إستراتيجيات قطاعية تستهدف القطاعات الصناعية، وأخرى متخصصة بالموضوعات كإستراتيجية ترشيد الطاقة، وإستراتيجية تعزيز الابتكار والبحث والتطوير الصناعي، وإستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وإستراتيجية تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني.

مراحل وضع الاستراتيجية لربط تنمية الصادرات بالتنمية الصناعية

تهدف الاستراتيجية الى المساهمة في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، في إطار برنامج الحكومة: زيادة معدل النمو الاقتصادي، خفض عجز الموازنة، خفض معدل البطالة



تهيئة مناخ الأعمال الداعم

إجراءات عامة لتهيئة مناخ الأعمال وتسهيل أداء القطاع الخاص ووزارة التجارة والصناعة



الملاح العامة للاستراتيجية



الرؤية

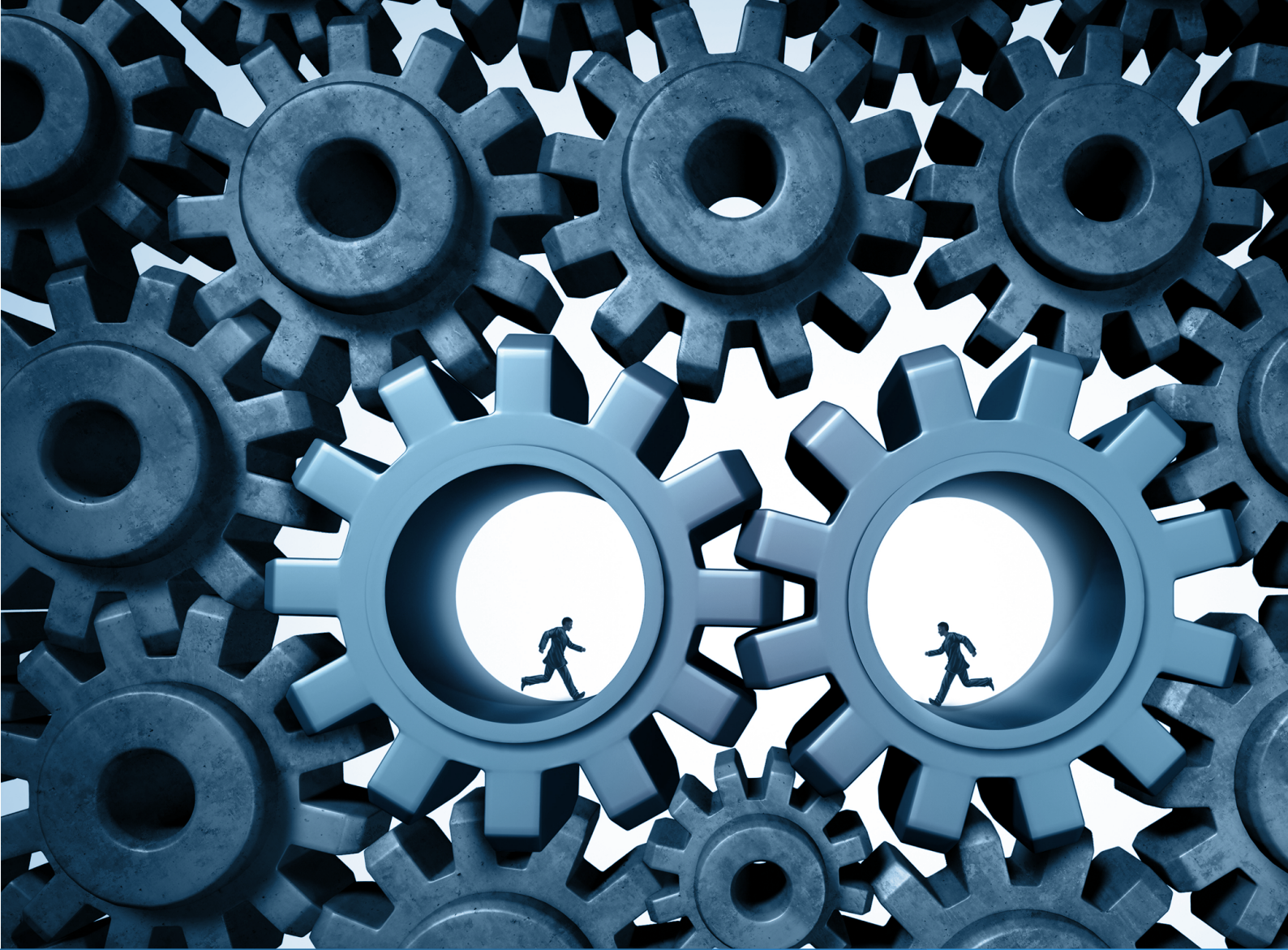
أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة في مصر، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية .

الرسالة

توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة.

الأهداف الرئيسية الاستراتيجية (٥ سنوات)

١. زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨٪
٢. زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي
٣. زيادة معدل نمو الصادرات ليكون ١٠٪ سنوياً
٤. توفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة
٥. تحسين الأداء المؤسسي
٦. زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من ١٨٪ إلى ٢١٪ في الناتج المحلي



السياسة العامة



في ظل العولمة وما تتضمنه من التزامات مصر الدولية تجاه العالم، والانفتاح الذي يحمل في طياته العديد من الفرص والتحديات، وكذلك أخذاً في الاعتبار الاحتياجات التنموية لمصر، في ضوء التركيز بشكل رئيسي على محركات التنمية الاقتصادية التي يمكن التعويل عليها للتحرك قدماً بخطوات تتواكب وتتكامل مع كافة التوجهات العالمية والإقليمية والمحلية، فقد تم صياغة السياسة العامة التي سيتم العمل على أساسها لتحقيق الرؤية والأهداف المنشودة، اعتماداً على حقائق ومعطيات رئيسية تتمثل في مؤشرات اقتصادية واضحة ومتوقعة للدولة خلال الخمس سنوات القادمة، متمثلة في التالي:

زيادة سكانية مرتقبة قد يصل فيها عدد السكان إلى ١٠٢ مليون نسمة في ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات الخطة الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، والتي يلزمها عدة تبعيات، منها ما يلي:

١. زيادة مباشرة في الطلب على الوظائف وزيادة في الطلب المحلي على كل القطاعات الأساسية كقطاعات البناء والتشييد، وصناعات المنتجات الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، وصناعات الملابس والمنسوجات وخلافها.

٢. زيادة غير مباشرة في احتياجات البنية التحتية، والتي يتم الاستعداد لها حالياً من قبل الأجهزة الأخرى بالدولة، من خلال مشروعات بنية أساسية كبرى للدولة. وسوف تتطلب تلك المشروعات استجابة سريعة من قبل القطاعات الصناعية المغذية لقطاعات التشييد والبناء والبنية الأساسي، مثل صناعات الأسمنت والحديد.

٣. مشروعات زراعية كبيرة جديدة يتم تجهيز لها حالياً من قبل وزارات أخرى سوف تتطلب استعداداً صناعياً سريعاً في الآلات والمعدات والأسمدة.

جدير بالذكر أن ازدياد عمليات التصنيع يؤدي حتماً لاستهلاك مرتفع من الطاقة الأمر الذي يستدعي العمل على ترشيد استخدام الطاقة في المصانع، كما سيلزم الدولة بتوفير الطاقة اللازمة للاستهلاك الصناعي وغير الصناعي.

وحيث أن التوجهات العامة للدولة تتجه نحو الاعتماد بنسبة ٢٠٪ على الطاقة الجديدة والمتجددة، فإنه لا بد أن يستجيب القطاع الصناعي لتطوير هذا النوع من الصناعات وتوفير الطاقة من المصادر الطبيعية سواء من الرياح أو الشمس أو تدوير المخلفات بأنواعها الصناعية والزراعية.

للاستجابة لكافة هذه المعطيات التي ما هي إلا وجهين لعملة واحدة تحمل في أحد أوجهها التحديات وفي الوجه الآخر العديد من فرص الصناعة والتجارة والاستثمار، فقد تم صياغة وانتهاج عددا من السياسات التجارية والصناعية المتكاملة والتي أثبتت نجاحها وحققت طفرات اقتصادية في مراحل زمنية سابقة في الاقتصاد المصري، وفي دول ذات ظروف اقتصادية مماثلة لمصر، وتهدف تلك السياسات إلى خلق فرص عمل مرتفعة القيمة من خلال زيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، خاصة في القطاع الصناعي غير التقليدي، لأجل خلق تنمية حقيقية سواء على الجانب الاقتصادي أو المعرفي أو الاجتماعي أو المكاني، وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد المصري من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي متطور قائم على المعرفة وقادر على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وتتمثل هذه السياسات في حزمة من التدابير التشريعية والإجرائية والمؤسسية التي سوف يتم العمل عليها لخلق مناخ أعمال مواتي للتنمية المنشودة، وحزمة أخرى من الحوافز الموجهة لقطاعات بعينها بشرط ربط الحصول عليها بتحقيق تلك القطاعات المنتقاة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية.

تتمثل السياسات الصناعية المنتهجة في برامج تعميق الصناعة المحلية التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين سلاسل التوريد المحلي، وتسمح بالاندماج في سلاسل التوريد العالمية، من خلال تطبيق حزمة متكاملة وشاملة من التدابير التي تعمل على تشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية، خاصة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية الواعدة والتي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة للتحول الهيكلي في أطر الإنتاج والتصدير المصري نحو المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة، والتي تعتمد على المعرفة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتطورة.

ففي سبيل تحقيق ذلك وضماناً للتكامل والتناغم بين السياسات الصناعية والتجارية، فإنه سيتم استخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الصناعية، من خلال حماية وتشجيع الصناعات الوليدة والإحلال محل الواردات ومستهدفات تنمية الصادرات، بتعزيز تواجد الصادرات المصرية في الأسواق التصديرية الحالية والتوجه نحو الأسواق الواعدة مع تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة سواء

الثنائية أو الإقليمية أو الدولية مما يسمح للصناعات المصرية بتحقيق وفورات الحجم اللازمة لتحقيق التنافسية السعرية.

في سبيل تحقيق ذلك، تولى الوزارة اهتماماً خاصاً بالقطاع الخاص وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتشجيع ريادة الأعمال باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية والإبداع والتطوير، وتدعيم وتشجيع البحث العلمي والابتكارات وخلق الربط الازم بين قطاعي الصناعة والتجارة والجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية، وإتباع المعايير والإجراءات المتوافقة مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الأخضر، سواءاً في تصميم المناطق الصناعية أو في العمليات الإنتاجية، وإتباع النهج المعرفي المتطور في الإنتاج الذي يحقق التنافسية المطلوبة في كل من الجودة والسعر، وتوفير العمالة الماهرة والتي تُعد مكوناً رئيسياً في العملية الإنتاجية جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا المتطورة.

ولا تغفل الوزارة أهمية البعد المكاني في التنمية حيث يتم تنفيذ السياسات الصناعية والتجارية المتكاملة أخذاً في الاعتبار الاحتياجات التنموية للمحافظات المصرية، لتعظيم الاستفادة من إمكانات كل محافظة وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل منها.

وكما سبق الإشارة إليه، فإنه سوف يتم ربط الحوافز الممنوحة لقطاعات بعينها بأداء هذه القطاعات ومساهماتها في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية، مع الأخذ في الاعتبار معالجة الآثار السلبية التي قد تنتج عن الحوافز الانتقائية.

ولتحقيق هذه السياسات سيتم التنسيق بشكل دائم مع الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية، وعلى الأخص الزراعية، وسياسات الطاقة، والسياسات المالية والنقدية لضمان تحقيق التناغم المطلوب لدعم وانسيابية تحقيق السياسات الصناعية والتجارية، حيث يعد كل من التوازن ما بين السعر البنكي للدولار وسعره في السوق الحر وكذلك وفرة العملة الأجنبية والمصادر الملائمة للتمويل هي شروط أساسية لتحقيق المستهدفات المنشودة لزيادة الصادرات وترشيد الواردات والتنمية الصناعية بمطلقها.



المحاور الرئيسية



لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في توفير ٣ مليون فرصة عمل وتحقيق معدل نمو صناعي يصل إلى ٨٪، وهو ما يعني زيادة معدل الاستثمار العام والخاص في قطاع الصناعة عن معدلاته الحالية التي تصل إلى ٤٣ مليار جنيه مصري للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٠ لتحقيق النمو المستهدف في قطاع الصناعة والذي قد يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١٪، بافتراض نمو باقي قطاعات الاقتصاد المصري بنسبة ٥٪ على مدار الخمسة أعوام القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من توفير ما لا يقل عن ٦٠ مليون متر مربع أراضي صناعية بإجمالي استثمارات ترفيق لا تقل عن ٨ مليار جنيه مصري. هذا ويأتي تبعاً لهدف زيادة معدل نمو الصادرات ليصبح ١٠٪ سنوياً وهو ما يعني زيادة الصادرات من حوالي ١٨,٦ مليار دولار في ٢٠١٥ إلى ما يزيد على ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، مما سيتطلب إنفاق مقسم ما بين تنمية لتنافسية الصادرات ذات الصلة بالسعر والجودة، وتنمية للخدمات اللوجيستية والبنية التحتية للموانئ والطرق وأنظمة تمويل الصادرات وضمانات المخاطر.

يتطلب تنفيذ هذه السياسات العامة تهيئة مناخ الأعمال الداعم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ونمو الأعمال القائمة والذي سوف يتم العمل عليه بالتوازي مع الوزارات الأخرى، حيث سوف يتم العمل على حزمة من الإصلاحات التشريعية والإجرائية تربط بين التشريعات ذات الصلة بتخصيص وتراخيص الأراضي الصناعية والتكامل مع التشريعات الخاصة بالسياسة التجارية والضريبية وقوانين العمل والسياسات المالية والنقدية وتشريعات الاستثمار والسياسات الزراعية والبيئية وسياسات الطاقة.

فوفقاً لما تقدم، فقد تم تقسيم الاستراتيجية إلى خمسة محاور رئيسية متكاملة ومتراصة مع بعضها البعض، تتضمن برامج ومشروعات مُصممة على أساس الإدارة بالنتائج، وتشمل أطر منطقية للنتائج المستهدفة لتحقيق رؤية وأهداف الاستراتيجية، وتتوافق مع متطلبات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والقائمة على مؤشرات واضحة ونماذج محددة بهيكل مساءلة واضح يمكن من خلاله المتابعة والتقييم وقياس الأثر، وذلك على النحو التالي:

المحاور الخمسة

محور الحوكمة
والتطوير
المؤسسي

برنامج الحوكمة
والتطوير
المؤسسي

محور تطوير
التعليم
والتدريب
الفني والمهني

برنامج تطوير
التعليم والتدريب
المهني

محور تنمية
الصادرات
المصرية

برنامج تنمية
الصادرات

محور تنمية
المشروعات الصغيرة
والمتوسطة ومتناهية
الصغر وريادة
الأعمال

برنامج تنمية
المشروعات الصغيرة
والمتوسطة

محور
التنمية
الصناعية

برنامج التنمية
الصناعية

المشروعات

١. مشروع تطوير منظومة رسم السياسات والتخطيط والمتابعة
٢. مشروع إعادة الهيكلة.
٣. مشروع رفع كفاءة العنصر البشري.
٤. مشروع تطوير منظومة التواصل الداخلي والخارجي.

١. مشروع تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني
٢. مشروع تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية
٣. مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدرسين
٤. مشروع المدرسة الجاذبة
٥. مشروع التوعية وتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني
٦. مشروع نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل
٧. مشروع تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب
٨. مشروع رخصة مزاوله المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني

١. مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والإستيراد.
٢. مشروع تعزيز تنافسية الصادرات.
٣. مشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والإستيراد.
٤. مشروع تطوير اللوجستيات.
٥. مشروع تفعيل الإتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق.
٦. مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية.

١. مشروع التطوير التشريعي والمؤسسي.
٢. مشروع المنصة الإلكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار.
٣. مشروع تطوير خدمات الأعمال.
٤. مشروع تشجيع ريادة الأعمال.
٥. مشروع تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة.
٦. مشروع الحوكمة.

١. مشروع الإصلاح التشريعي والإجرائي.
٢. مشروع توفير الأراضي الصناعية.
٣. مشروع توفير التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة والهادفة لتعميق الصناعة.
٤. مشروع خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات.
٥. مشروع تحسين جودة الصناعة.
٦. مشروع تنميه الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي.
٧. مشروع تنمية الاقتصاد الأخضر.
٨. مشروع إقالة المشروعات المتعثرة من عثراتها.

نظراً لندرة الموارد المالية والضغط الحالية على موازنة الدولة فكان لابد من انتقاء بعض القطاعات ذات الأولوية التي سوف يتم منحها المزايا المشروطة بالأداء والإنجاز نحو تحقيق مستهدفات التنمية المنشودة، حيث سوف يتم منح المزايا بشكل شامل ومتكامل لكل من هذه القطاعات على حده، لضمان شمولية التطوير وسرعة تحقيق الأثر المستهدف، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الحزم التحفيزية التشريعية والإجرائية والمؤسسية سوف يكون لها أثر شامل ومؤثر بشكل أفقي على مناخ الأعمال بشكل عام.

فبناءً عليه تم تحديد بعض القطاعات التصديرية والتصنيعية المستهدفة من خلال البدء بتحديد توجهات الطلب العالمي ومقارنة ذلك بالقدرات التنافسية للصادرات والصناعات المصرية الحالية والمستقبلية، وذلك وفقاً لمنهجية Boston Consulting للتصنيف، والتي تم بها ترتيب المنتجات حسبما إذا كانت أسواقها تنمو وواعدة أو تعاني ركوداً ومراجعة، وحسبما إذا كانت حصصها في السوق العالمي تتزايد أم تتناقص، وذلك باستخدام خريطة تنافسية التجارة التي قام بإعدادها مركز التجارة العالمية للتأكد من إمكانية تصدير هذه المنتجات لاحقاً وذلك لتحديد الصادرات المصرية ذات الجاهزية، والتي سوف يتم العمل على تعزيز قدراتها التنافسية ذات الصلة بالسعر والجودة في أسواقها التقليدية، لاستعادة معدلات النمو، واستغلال الفرص التصديرية الضائعة، وفتح أسواق جديدة لتلك القطاعات؛ وكذلك لتحديد الممكّنات المتاحة في مصر من المواد الخام والقدرات والمعرفة التصنيعية المتوافرة لتحديد القطاعات التي سوف يتم استهدافها لتغيير هيكل الصادرات المصرية مستقبلاً ليتضمن الصادرات ذات القيمة الأعلى، من خلال زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة والصادرات ذات المكون التكنولوجي المرتفع.

وعلى الجانب الآخر تم تحديد الصناعات اللازمة لتعزيز سلاسل التوريد المحلية وتحسين مستوى التعقد الاقتصادي والتي يمكن تطويرها مستقبلياً للاندماج في سلاسل التوريد العالمية وذلك من خلال تحليل سلاسل القيمة ومقارنتها بمؤشر التعقد الاقتصادي.

زيادة الصادرات في الأسواق التقليدية واستغلال الفرص التصديرية الضائعة وفتح أسواق جديدة

الصناعات اللازمة لتعزيز القيمة المضافة

الصناعات القائمة على المنتجات الطبيعية (كالرخام ومواد البناء والذهب)، المعادن (كالحديد والصلب التي من الممكن أن يصنع منها الآلات والمعدات)، والحاصلات الزراعية الخام (كالتمور والنباتات الطبية والعطرية)، والجلود (الصناعات الجلدية)، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة والملابس ذات الجودة العالية)، والأثاث.

الصناعات القائمة على المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجيا المتطورة

الصناعات الإلكترونية الدقيقة، صناعات الغزل والنسيج، صناعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، الصناعات الهندسية المتطورة (كصناعة المحركات، وصناعة المركبات ووسائل النقل)، الصناعات الكيماوية، الصناعات الحرفية والتقليدية (كالسجاد اليدوي والمفروشات المنزلية).

الصادرات ذات الجاهزية

الصناعات الهندسية

الصناعات الكيماوية

صناعات الملابس والمنسوجات

الحاصلات الزراعية

الصناعات الغذائية

مواد البناء

الصناعات المطلوبة لتعميق الصناعة وترشيد الواردات

- صناعات التدوير
(وخاصة المخلفات الصناعية والزراعية)
- صناعات التعبئة والتغليف
- الصناعات الكيماوية
- الصناعات البلاستيكية
- الصناعات التعدينية
- الصناعات الهندسية
(الماكينات والأدوات الكهربائية ووسائل النقل والسيارات)
- الصناعات المغذية للصناعات الهندسية
- الصناعات المغذية لصناعة الأثاث والجلود
- صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة
- صناعات الغزل والنسيج
- الصناعات الزراعية

أما فيما يخص البعد المكاني فقد تم تحديد المحافظات المصرية التي سوف يتم اتخاذها كمقر للتنمية على أساس الميزة النسبية الاقتصادية لكل محافظة بغرض التركيز على تحقيق التوازن بين مستهدفات كل من تنمية التجارة الخارجية والتنمية الصناعية ومستهدفات التنمية الإقليمية والاجتماعية والبيئية التي تأخذ في اعتبارها البعد المكاني والاجتماعي من خلال منهج RCA* حيث تم حصر التصنيف ما بين محافظات ذات تنوع اقتصادي، ومحافظات ذات درجة من التعقد الاقتصادي، وأخري تعاني من حالة ركود.

بالتالي سوف يتم استهداف المحافظات التي بها تنوع لزيادة درجة التعقد وفقاً لإمكانياتها مثل: محافظات الجيزة، الإسكندرية، القاهرة، القليوبية، الشرقية، دمياط التي بالرغم من تنوع الأنشطة بها إلا أنها تفتقد درجة التعقد (التركيبية الهيكلية) المطلوبة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية لذا سوف يتم العمل على زيادة درجة التعقد الاقتصادي لهذه المحافظات من خلال التركيز على السياسات الرأسية لتعميق سلاسل القيمة المضافة وتقديم كافة الحوافز التمويلية والفنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفجوات الاستثمارية المطلوبة وإزالة العوائق القطاعية وخاصة تلك ذات الصلة بالجوانب الفنية وتدريب العمالة ورواد الأعمال، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بمناخ الأعمال كالترخيص وتوافر الأراضي اللازمة لتلك الصناعات سواء السلعيات أو الخدمية مع التركيز على تعزيز الابتكار والبحوث التطبيقية وبراءات الاختراعات والربط بين الجامعات والقطاع الخاص.

أما بالنسبة لمحافظات التعقد كمحافظات بني سويف، والدقهلية، والإسماعيلية، والمنوفية فإنه سوف يتم تبني السياسات الأفقية والعمل على زيادة تنوع وتشجيع الإنتاج في قطاعات اقتصادية جديدة. أما بالنسبة لمحافظات الركود كمحافظات أسيوط والمنيا والفيوم والسويس والبحيرة وكفر الشيخ وبورسعيد وقنا وسوهاج والأقصر فإنه سوف يتم العمل من خلال مزيج من السياسات الأفقية والرأسية لتنشيط اقتصاد تلك المحافظات وعلى الأخص تنمية البنية التحتية الأساسية لها وتنمية رأس المال البشري والتركيز على الصناعات التي تتوافق وطبيعة هذه المحافظات وممكاتها.

الجهود التنموية المستهدفة	المحافظات التي بها تعقد اقتصادي	المحافظات التي بها تنوع اقتصادي
<p><u>الجهود التنموية المستهدفة</u></p> <p>تنشيط الاقتصاد بتنمية البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري والتركيز على الصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات وممكناتها</p>	<p><u>الجهود التنموية المستهدفة</u></p> <p>تنويع القاعدة الصناعية، الملائمة لطبيعة المحافظة، زيادة تنوع الإنتاج وتشجيع الإنتاج في قطاعات اقتصادية جديدة</p>	<p><u>الجهود التنموية المستهدفة</u></p> <p>تعميق الصناعة وتعزيز سلاسل القيمة المضافة</p>
<p>أسيوط – المنيا – الفيوم – السويس – البحيرة – كفر الشيخ – بورسعيد – قنا – سوهاج – الأقصر – الوادي – الجديد – مطروح – شمال وجنوب سيناء – البحر الأحمر – الغربية – أسوان</p>	<p>بني سويف – الدقهلية – الإسماعيلية – المنوفية</p>	<p>الجيزة – الإسكندرية – القاهرة – القليوبية – الشرقية – دمياط</p>

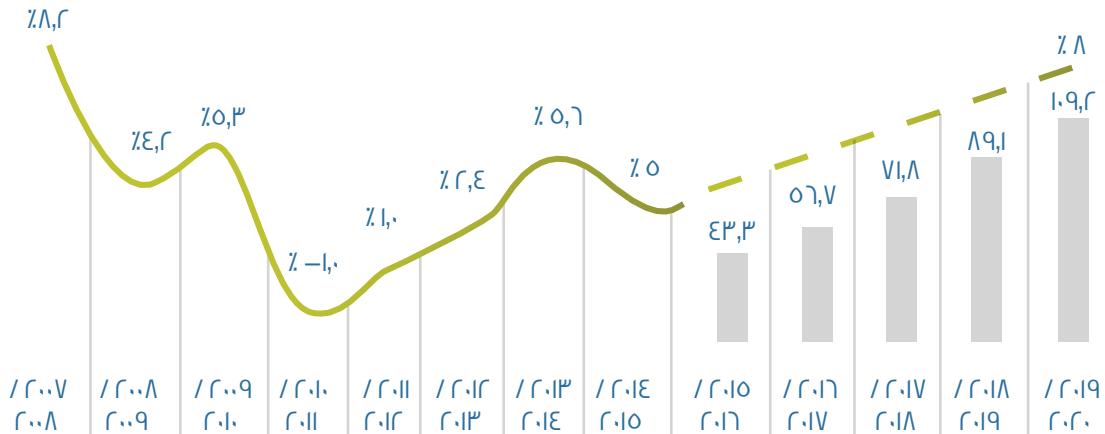
المحور الأول

التنمية الصناعية

تستهدف الوزارة الوصول تدريجياً بنسبة النمو الصناعي السنوي إلى نسبة ٨٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، والارتفاع بنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٨٪ إلى ٢١٪ بحلول ٢٠٢٠.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف – وفقاً لمعايير كفاءة الاستثمارات بالقطاع الصناعي – زيادة معدل الاستثمار العام والخاص في قطاع الصناعة من معدلاته الحالية التي تصل إلى ٤٣ مليار جنيه مصري للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٠، وذلك لتحقيق النمو المستهدف في قطاع الصناعة. تلك الزيادة المستهدفة في معدل نمو قطاع الصناعة من المتوقع أن تصل بنسبة مساهمة القطاع إلى ٢١٪ من الاقتصاد المصري بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك بإفترض نمو باقي قطاعات الاقتصاد بنسبة ٥٪ على مدار الخمسة أعوام القادمة.

النمو الحقيقي المستهدف لقطاع الصناعة (%) والاستثمارات المطلوبة



لتحقيق ذلك ارتأت الوزارة العمل على تنفيذ عدد من التدابير الداعمة للتنمية الصناعية والتي تتمثل في تشريعات واجراءات مؤسسية تدعم مناخ الأعمال بشكل عام. من أمثلة تلك التدابير مراجعة التشريعات المنظمة للأراضي والتراخيص الصناعية، ومراجعة إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية لتبسيطها من خلال إعادة هندستها وميكنتها، وحوكمة عمل الكيانات المعنية بالتنمية الصناعية والمواصفات والجودة والرقابة الصناعية، وإعادة هيكلتها، لضمان انسيابية التنفيذ وفصل التشابكات في الاختصاصات والتحول بتلك الكيانات نحو التكامل لضمان الكفاءة والفاعلية في أدائها من خلال مؤشرات أداء محددة قابلة للمتابعة والتقييم.

في هذا الإطار، لابد من التركيز على تلك الصناعات التي تسهم في تقليل البطالة وترشيد الواردات وتغيير هيكل الصادرات المصرية* بما يتوافق مع ما هو مستهدف في تحقيق الهدف الخاص بتنمية الصادرات وتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة وتلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، والتي سبق الإشارة إليها.

وبالإضافة إلى هذه الصناعات سوف يتم التركيز أيضاً على الصناعات الداعمة لسلاسل التوريد المحلية، وعلى الأخص تلك الصناعات ذات النمو السريع والتي توفر فرص العمل المستهدفة وتحقق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تم تحديد تلك الصناعات من خلال تحليل لسلاسل القيمة المضافة والإمكانيات التصنيعية لمصر وفقاً للمؤشرات الدولية ذات الصلة بمؤشر التعقد الاقتصادي. وتتمثل هذه الصناعات في الآتي: صناعات التدوير (وخاصة المخلفات الصناعية والزراعية)، صناعات التعبئة والتغليف، الصناعات الكيماوية، الصناعات البلاستيكية، الصناعات التعدينية، الصناعات الهندسية (الماكينات والأدوات الكهربائية ووسائل النقل والسيارات)، الصناعات المغذية للصناعات الهندسية، الصناعات المغذية لصناعة الأثاث والجلود، صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة، وصناعات الغزل والنسيج والصناعات الزراعية.

* الصناعات التعدينية كصناعات مواد البناء والمعادن والصناعات التشكيلية، الصناعات المعدنية كالألات والمعدات والمحركات، الصناعات الغذائية كالنباتات الطبية والعطرية المصنعة، صناعة الجلود، الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة المتطورة وذات الجودة العالية كذلك التي تستخدم في الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة، الصناعات الإلكترونية الدقيقة، صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، الصناعات الهندسية المتطورة كالمحركات وصناعة المركبات ووسائل النقل والسيارات، والصناعات الكيماوية كالصناعات الدوائية والصيدلانية، والصناعات الحرفية والتراثية والإبداعية.

وسوف يتم تشجيع الاستثمارات في هذه القطاعات من خلال حزمة متكاملة من التدابير الداعمة للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية، حيث أن المستهدف على المدى القصير هو تكامل سلاسل التوريد المحلية ومن ثم الانطلاق إلى الأسواق العالمية والتكامل مع سلاسل التوريد العالمية. تتمثل هذه الحوافز في توفير الأراضي الصناعية، وإعداد خريطة الاستثمار الصناعي المستهدف على مستوى المحافظات المصرية والترويج لتلك الخريطة محلياً ودولياً، وبناء التجمعات الصناعية المتكاملة والمتطورة للربط ما بين سلاسل التوريد سواء على المستوى المكاني أو القطاعي بالأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية وخدمات الأعمال اللازمة لاستدامة هذه التجمعات وتطورها. تسعى التدابير كذلك لتوفير التراخيص اللازمة لبدء الأعمال، والتنسيق بشأن توفير المواد الخام، وتسهيل الوصول إلى التمويل اللازم، وإعداد الملامح الاستثمارية ودعم تكاليف إعداد دراسات الجدوى التفصيلية لهذه الاستثمارات، ودعم الحصول على التكنولوجيا الملائمة، والتعريف بمناهج الإنتاج المتطورة، وتوفير العمالة الماهرة. بالإضافة إلى ذلك، ستسعى الوزارة إلى التعريف بالموصفات المحلية والدولية والتدريب على التوافق مع هذه المواصفات، والربط بين كبار المشترين لمنتجات الصناعات المستهدفة سواء محلياً أو دولياً، ودعم تكاليف التسويق والترويج واستخدام التجارة الإلكترونية والمشاركة في المعارض، وحماية الصناعات الوليدة باستخدام أدوات السياسة التجارية، ودعم البحوث والتطوير.

المشروعات التابعة للبرنامج

لتنفيذ هذه الإستراتيجية لابد من تصميم برامج ومشروعات محددة بميزانية تقديرية لكل برنامج وكل مشروع وتوقيتات زمنية محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة يمكن قياسها وخطط للمتابعة والتقييم بميزانية تنفيذ واضحة وموارد بشرية قادرة على تنفيذ تلك البرامج والمشاريع.

وفيما يلي توضيح عام للبرامج والمشروعات التي تعمل في إطار هذا المحور:

برنامج التنمية الصناعية

المشروعات التابعة

مشروع تحسين جودة الصناعة	تنمية الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي	مشروع تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر	مشروع إقالة المشروعات المتعثرة من عثراتها
مشروع الإصلاح التشريعي والإجرائي	مشروع توفير الأراضي الصناعية	مشروع توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة	مشروع خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات
الهدف : زيادة معدل النمو الصناعي ليصل الي 8٪			

المؤشر	الإطار المنطقي للنتائج
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات • مشاركة القطاع الصناعي في خلق فرص العمل واستيعاب العمالة 	<p>الأثر: أن تكون الصناعة قاطرة للتنمية المستدامة الاحتوائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مقدار الزيادة في القيمة المضافة في القطاع الصناعي • معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي 	<p>المتحصلات: زيادة في القيمة المضافة الصناعية</p>
المؤشر	النتائج المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط الزمن المستغرق للحصول على الترخيص الصناعي • متوسط الزمن المستغرق لتأسيس الشركات الصناعية • متوسط تكلفة تأسيس الشركات الصناعية • معدل استخدام منفذ الخدمة الواحد للحصول على الموافقات القانونية 	<p>تحسن في بيئة الأعمال الصناعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مساحة الأراضي المتوفرة للصناعة على مستوى الجمهورية، وعلى مستوى المحافظات، والتجمعات الصناعية • متوسط تكلفة متر الأرض المرفقة على مستوى المحافظة وكل تجمع صناعي 	<p>توافر الأراضي الصناعية المرفقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد العناقيد الصناعية في كل محافظة • عدد الحاضنات الصناعية في كل محافظة 	<p>توافر التجمعات الصناعية لتعميق الصناعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط نسبة المنصرف على البحوث والتطوير من إجمالي تكاليف المشروع في كل صناعة • معدل النمو المُنفق على البحوث والتطوير في كل صناعة 	<p>تحسن في جودة وتطوير الصناعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الزيارات للخريطة الاستثمارية التفاعلية على بوابة الحكومة • عدد الزيارات والاستفسارات المقدمة من المستثمرين للمواقع والجهات الحكومية 	<p>توافر المعلومات عن الاستثمارات المطلوبة بالمحافظات للمستثمرين المحليين والأجانب</p>

<ul style="list-style-type: none"> • عدد المشروعات الصناعية التي تم مساعدتها في الخروج من التعثر المالي • حجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصناعية المتعثرة 	<p>توافر آلية معلومة وفعالة لمساعدة المصانع المتعثرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الصناعات الداعمة للاقتصاد الأخضر • نسبة المصانع الداعمة للاقتصاد الأخضر إلى إجمالي عدد المصانع على مستوى الجمهورية، وعلى مستوى المحافظات 	<p>تفعيل محاور تنمية الاقتصاد الأخضر لضمان الاستدامة</p>

١-١ مشروع الإصلاح التشريعي والإجرائي

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: تشريعات منظمة لتوحيد جهة تخصيص وإدارة الأراضي والمناطق الصناعية وتوحيد أساليب طرح تلك الأراضي وتسعييرها وكذلك تشريعات لتيسير الحصول على التراخيص الصناعية، وتشريعات أخرى منظمة تدعم الصناعة وتضمن استمراريتها.

المخرج الثاني: إجراءات مميكنة ميسرة وشفافة لتخصيص الأراضي الصناعية ومنح التراخيص.

المخرج الثالث: تطبيق ذكي يزيد من كفاءة إدارة تخصيص الأراضي والتجمعات الصناعية يسمح للمواطنين بالاطلاع على كافة المشروعات والأراضي ويسمح بالدفع الإلكتروني.

المخرج الرابع: نافذة موحدة لمنح التراخيص الصناعية تعمل بكفاءة.

المخرج الخامس: حزمة من التشريعات الداعمة لتنمية الصناعة بشكل عام وتوطين الصناعات الثقيلة، بناءً على أسس علمية واقتصادية وبيئية، وذلك لزيادة الإنتاج الصناعي كبير الحجم الذي يخدم تعميق الصناعة وزيادة القيمة المضافة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة الصادرات بشكل عام وزيادة الصادرات المتطورة ذات القيمة المضافة أو التكنولوجية المستخدمة أو ذات الطابع الابتكاري والإبداعي بشكل خاص.

المخرج السادس: قاعدة بيانات كاملة عن كافة البيانات الصناعية واستخدامات الطاقة.

٢-١ مشروع توفير الأراضي الصناعية

تتمثل مخرجات هذا المشروع في حوالي ٦٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المتاحة للاستثمار الصناعي على مدار الخمس سنوات القادمة تبدأ بـ ١٠ مليون متر مربع في العام الأول في مناطق السريرية بالمنيا، قويسنا بالمنوفية، بدر، جنوب بورسعيد، السادات، العاشر من رمضان، برج العرب، الفيوم، قنا، سوهاج.

٣-١ مشروع توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة

يعمل هذا المشروع على إنشاء مجمعات صناعية على مستوى الجمهورية كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من ناحية أخرى والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالصناعات التكميلية، والصناعات ذات القيمة المضافة، والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك المشروعات الداعمة لتنمية الاقتصاد الأخضر. يختص ذلك المشروع أيضاً بتشجيع الاستثمار بتجمعات الصناعات الغذائية لتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ورفع القيمة المضافة في مياه الري والمحاصيل الزراعية عن طريق إيجاد علاقة بين المزارع والمصنع وزيادة القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية.

مُخرجات المشروع تتمثل في ٢٢ مُجمع صناعي متكامل على مدار الخمس سنوات القادمة تستهدف تعميق الصناعة وتفعيل التخصيص الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لضمان التكامل بين سلاسل التوريد سواء إنتاجية كانت أو خدمية أو تجارية وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسوف يتم العمل على إنشاء شركة متخصصة لإدارة المناطق الصناعية بشراكة مع القطاع الخاص لتدير المناطق الصناعية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

وتتمثل هذه التجمعات في عدد من التجمعات العنقودية كالاتي:

- **تجمع الروبيكي** بالقاهرة لتعميق صناعة الجلود وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير القطاع وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وتنميته بما يحقق له القدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛
- **تجمع الأثاث** بدمياط لتعميق صناعة الأثاث؛
- **تجمعات المثلث الذهبي** بجنوب مصر لتعميق الصناعات التعدينية وإنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر على مساحة إجمالية حوالي ١,٥ مليون فدان عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل (صناعي - اقتصادي - تجاري - لوجيستي - سياحي) يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد، ومن المخطط أن تتم تنمية المنطقة على ٦ مراحل تستغرق المرحلة الأولى منها ٥ سنوات؛
- **تجمع الصناعات البلاستيكية** بمرغم بالإسكندرية لتعميق صناعة البلاستيك وهو مجمع مخصص بأكمله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومصمم من خلال تحليل سلاسل التوريد وسلاسل القيمة المضافة في المنطقة لضمان استمرارية المجمع وتوسعه مستقبلياً؛
- **تجمعات الصناعات البلاستيكية** بالقليوبية والبحيرة؛
- **تجمع المنطقة الصناعية الروسية** في شرق بورسعيد؛
- **تجمعات المدن النسيجية** بالمنيا والدقهلية وسوهاج وأسيوط؛
- **تجمع صناعات الملابس الجاهزة والمفروشات** في الدلتا؛
- **التجمعات الصناعية للصناعات الطبية والدوائية والعطرية** بشمال الفيوم وبني سويف؛
- **التجمعات الصناعية** في قنا وسوهاج؛
- **تجمع تدوير المخلفات لإنتاج الطاقة البديلة** بالأقصر؛

- تجمع الصناعات الإلكترونية والبرمجيات والصناعات الهندسية والصناعات المغذية للصناعات الهندسية وعلى الأخص لصناعات الأجهزة المنزلية بأسويوط وبنى سويف؛
 - تجمع الصناعات الحرفية والتراثية والمصممين بالقاهرة؛
 - التجمع الصناعي للتصنيع السمكي بكفر الشيخ؛
 - تجمع صناعات السجاد في المنوفية؛
 - تجمع الصناعات الخاصة بالرخام ومواد البناء في بني سويف ومنطقة المثلث الذهبي؛
 - تجمع مكونات السيارات والصناعات المغذية (صناعة قطع غيار السيارات وتصنيع مكونات ومعدات وسائل النقل الثقيل) في منطقة السادس من أكتوبر ومحور قناة السويس؛
 - تجمعات الصناعات التكنولوجية في محافظات الجيزة والإسكندرية؛
 - تجمع الصناعات الغذائية في القليوبية؛
 - تجمع صناعات الألومنيوم والأدوات المنزلية؛
 - التجمع الصناعي لصناعة الآلات والمعدات في محور قناة السويس ومدينة ٦ أكتوبر.
- بالإضافة إلى التشغيل الكامل لمنطقة الألف مصنع وتوفير الدعم اللازم للحصول على التراخيص اللازمة للتشغيل والدعم الفني والمالي اللازم.

١-٤ مشروع خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات

يعمل هذا المشروع على توفير بيانات وافية عن الاستخدامات الصناعية لجميع الأراضي لبحث إمكانية تضمينها بخطط إنشاء تجمعات صناعية متخصصة، وذلك

بناءً على تحليل طبقات معلوماتية تشمل مقومات الأرض جغرافياً وقطاعياً والموارد الطبيعية والثروات المعدنية والتعدينية والبنية الأساسية واللوجستية والاتصال بمحاور الطرق والخدمات والتوزيع السكاني والتجمعات العمرانية القائمة والجديدة.

المُخرج الأول: خريطة استثمار صناعي محدثة على مستوى محافظات مصر قائمة على مقومات المحافظة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية، مبنية على طبقة متراكمة من المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الاقتصادية للمحافظات المستهدفة ومقوماتها الطبيعية واللوجستية وفرص التكامل مع الصناعات القائمة أو المستهدفة.

المُخرج الثاني: دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية لكل منطقة صناعية مستهدفة.

المُخرج الثالث: ملامح استثمارية محددة للاستثمارات المستهدفة وخاصة لتلك التي تتوافق وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

المُخرج الرابع: دراسات جدوى مدعومة لبعض الدراسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال.

المُخرج الخامس: حملة ترويجية ومواد دعائية يتم استخدامها داخلياً وخارجياً للتعريف بالخريطة الاستثمارية والاستثمارات المطلوبة والحزم التحفيزية ذات الصلة لزيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي.

٥-١ مشروع تحسين جودة الصناعة (التقدم التكنولوجي والصناعي)

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: برنامج لتيسير الوصول لتمويل عمليات تطوير التكنولوجيا المستخدمة في المصانع.

المُخرج الثاني: برنامج متخصص لتطوير طرق الإنتاج ونقل المعرفة التي تزيد من الكفاءة الإنتاجية وتحد من إهدار الموارد وتزيد من القيمة المضافة، خاصة في الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية وصناعات الغزل والنسيج.

المُخرج الثالث: منظومة متطورة للفحص والجودة والرقابة وتقييم المطابقة لتوحيد المواصفات في الأسواق الثلاثة التموينية والمحلية والتصديرية.

المُخرج الرابع: برنامج متخصص لتحسين جودة التعبئة والتغليف وتفعيل الإستراتيجية الخاصة بتطوير هذا القطاع.

المُخرج الخامس: كوادر شابة مدربة في مجالات الإنتاج الحديث وعلى الأخص التصميمات الصناعية والأخرى الخاصة بالنسيج والملابس الجاهزة والأثاث والمنتجات الجلدية، ومدربة كذلك على كيفية استخدام المبيدات بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الدولية، واستخدام التقنيات البسيطة لتعظيم القيمة المضافة خاصة في السلع الزراعية.

٦-١ مشروع تنميه الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: برنامج توعوي ومعلوماتي مستدام لتنمية ثقافة الابتكار وتحفيز البحوث للاستجابة لاحتياجات الصناعة وتحفيز الابتكار والبحث والتطوير بما يتضمنه ذلك من حملات ولقاءات بين طرفي العرض والطلب على الابتكار والبحث، بما في ذلك المدارس والجامعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال.

المُخرج الثاني: آليات للربط بين جهات العرض – جهات دعم الابتكار – ببعضها البعض لخلق منظومة دعم متكاملة وعلى الأخص في الجهات الخاصة والحكومية، والربط بين جهات العرض والطلب (ممثلي البحث والصناعة) للعمل على إيجاد حلول لمشكلات الإنتاج الصناعي أو تعميق سلاسل التوريد والقيمة.

المُخرج الثالث: صندوق لتشجيع الابتكار بتمويل مشترك من الحكومة والقطاع الخاص

للإنفاق على البحوث التطبيقية والبعثات التعليمية وتكاليف جائزة سنوية للابتكار والبحث والتطوير ودعم الحصول على براءات الاختراعات والأفكار.

المُخرج الرابع: منصفه تفاعليه الكترونية (تدار بكفاءة) تقوم بتحفيز المجتمع الصناعي على الابتكار والبحث من خلال توفير معلومات عن برامج دعم الابتكار الصناعي ونشر الأمثلة الصناعية الناجحة وتوصيل المجتمع الصناعي بنظيره البحثي وعرض الاتجاهات الصناعية الحديثة والمبتكرة.

المُخرج الخامس: برنامج للتوأمة مع المراكز التكنولوجية الدولية ومراكز البحوث والتطوير سواء المستقلة أو التابعة للمصانع وتبادل الكوادر البشرية للأغراض التدريبية وبناء القدرات للتعرف على أحدث الابتكارات.

المُخرج السادس: برنامج لتنمية وحدات الابتكار بالمشروعات.

المُخرج السابع: برنامج متخصص لتسويق الابتكارات.

٧-١ مشروع تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر

يعمل هذا المشروع على تعزيز الصناعات المتوافقة مع الاقتصاد الأخضر بكل محاوره الرئيسية ذات الصلة بالصناعات قليلة الانبعاثات وتلك القائمة على أبعاد بيئية كصناعات تدوير المخلفات سواء الصناعية أو الزراعية مع التركيز على مساندة الصادرات للتوافق مع المعايير البيئية والتي أصبحت شرطاً رئيسياً للتصدير.

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: إستراتيجية وطنية لتوطين قطاعات السلع الخضراء.

المُخرج الثاني: خريطة إلكترونية كاملة بالمخلفات الزراعية والصناعية وأماكنها وكمياتها والصناعات التدويرية التي يمكن أن تقوم على هذه المخلفات وملاحح الاستثمارات المقترحة وخاصة تلك الصناعات المولدة للطاقة الجديدة والمتجددة.

المُخرج الثالث: برنامج متخصص لمساعدة وتنمية الصناعات والصادرات السلعية الرامية إلى تحسين كفاءة أداء الطاقة والمتوافقة مع البيئة تجهيزاً لبدء تفعيل الإتفاقيات الدولية التي من المقرر أن تضع شروط صارمة على النفاذ للأسواق العالمية تتسق مع مدى توافق الصادرات السلعية مع الاشتراطات البيئية الدولية.

المُخرج الرابع: مواصفات قياسية داعمة للإنتاج الصناعي والزراعي القائم على مفاهيم الاقتصاد الأخضر لتقليل استخدام المبيدات والتخلص التدريجي من الآلات والمعدات المهدرة للطاقة.

٨-١ مشروع إقالة المشروعات المتعثرة من عثراتها

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: آلية فعالة للتواصل الدائم مع المشروعات الصناعية التي تعاني من عثرات تعرقل الإنتاج والتصدير، والتشاور بشأن مساعدة هذه المشروعات على النهوض من عثراتها.

المخرج الثاني: صندوق مخصص لتمويل عمليات مساعدة المشروعات على النهوض من عثراتها الناتجة عن ثورتي يناير ويونيو.

المخرج الثالث: فرص أعمال أكبر للصناعات المحلية من خلال تفعيل قانون المنتج المحلي، وزيادة التصدير، كتحريير صناعة الأسمدة وفك إشتباكات الدعم والإنتاج الصناعي واحتياجات الاستهلاك المحلي.

المحور الثاني

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال

تشير الدراسات التحليلية أن لدي مصر ٢,٥ مليون منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها ٧٥٪ من إجمالي القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها ١٧٪ من إجمالي تلك المشروعات، في حين يمثل القطاع غير الرسمي ٢٠٪ من هذا القطاع .

تستهدف الوزارة تنمية هذا القطاع كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات في سلاسل القيمة للخدمات التجارية والخدمية والزراعية المختلفة المكملة للمشروعات الصناعية، وسوف يتم توجيه وتشجيع وتحفيز هذا القطاع نحو بدء الأعمال والتوسع فيها في اتجاهات الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية التي تستهدفها الدولة من خلال بناء تجمعات صناعية خدمية تجارية للقطاعات الصناعية المستهدفة للتنمية الصناعية وزيادة الصادرات السلعية والخدمية في المحافظات المستهدفة في التنمية الإقليمية بما يخدم الترابط والتكامل بين سلاسل الإمداد القطاعية والمكانية.

وتستهدف الوزارة أيضاً في تنميتها لهذا القطاع اتخاذ عدد من التدابير الداعمة لنمو هذا القطاع في التوجه السليم الذي يتوافق مع احتياجات الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث سيتم العمل على تدابير تشريعية وإجرائية ومؤسسية لتطوير مناخ الأعمال الخاص بهذا القطاع من المشروعات حيث سوف يتم مراجعة التشريعات المنظمة لحوافز تنمية هذا القطاع وتدقيق البيانات عنه بهدف توفير حزم تحفيزية وتنموية تتوافق مع حجم هذه المشروعات ونوعيتها ومراحلها العمرية، وسيتم العمل على وضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات العاملة في مجال تنمية هذا القطاع من المشروعات لضمان التكامل والشمولية في عملية التطوير بما يتضمنه ذلك من حوكمة العمل في هذا القطاع بنتائج منطقية مستهدفة لعملية التطوير وربط عملية التطوير بالمستهدفات

التنمية للدولة وكذلك بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع لضمان التكامل بينها ووضع منظومة متكاملة لنمو المشروعات وتطورها من متناهية الصغر إلى صغيرة إلى متوسطة.

الإحصاء							البيان
٢٥ % من الناتج المحلي الإجمالي		إجمالي مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي				حوالي ٢,٥ مليون منشأة	عدد المنشآت
القليوبية	المنيا	الدقهلية	الإسكندرية	الغربية	القاهرة	الشرقية	توزيع المشروعات على المحافظات بالترتيب وفقاً لعينة تتكون من ٣٦,٤٩٢ منشأة
٥%	٦%	٦,١%	٦,١%	٩,٢%	١٥%	١٦%	
الإسماعيلية	حلوان	٦ أكتوبر	المنوفية	البحيرة	أسيوط	الجيزة	
٢,١%	٢,٤%	٢,٥%	٣,٣%	٣,٥%	٤,٥%	٤,٧%	
أخرى	بورسعيد	دمياط	سوهاج	الفيوم	كفر الشيخ	بني سويف	
٣,٧%	١,٣%	١,٤%	١,٧%	١,٨%	١,٨%	١,٩%	
٧٥ % من إجمالي قوة العمل	% العمالة داخل قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر				٩٩ %	نسبة تمثيل هذه المشروعات من إجمالي المشروعات غير الزراعية في مصر	
أخرى	زراعية	صحة	بناء وتشبيد	أغذية / مشروبات	تجارة	تصنيع	المشروعات حسب النشاط الاقتصادي بالترتيب
٢,٦%	١,١%	١,٣%	١,٦%	١,٧%	٤٠,٥%	٥١,١%	
٦ %	نسبة المصدرين من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة			٢٠ % من إجمالي المنشآت المتوسطة والصغيرة		نسبة تمثيل مشروعات القطاع غير الرسمي	
تضامنية	حصة محدودة	م. محدودة	De facto	Joint stock	مشاركة بسيطة	مسئولية مشتركة	فردية
٠,١%	٠,٣%	١,٣%	٢,٨%	٧,٣%	١٠,٧%	١٩,٢%	٥٨,٢%
٣٠ مليون فأكثر	١٥ مليون - ٣٠ مليون		٥ مليون - ١٥ مليون	٥ مليون - ٥ مليون	٢٥٠ ألف - مليون	أقل من ٢٥٠ ألف	
١%	١%		٢,٤%	٥,٣%	٦,٧%	٨٢,٦%	
أكثر من ٥٠ عامل	٥٠-٣٥٠ عامل		٣٤-٢٠ عامل		أقل من ٢٠ عامل		توزيع المشروعات على حسب عدد العمالة
٦,٣%	٢,٤%		٥,٨%		٨٥,٤%		
أكبر من ٢٠ مليون	أقل من ٢٠ مليون		أقل من نصف مليون		أقل من نصف مليون		حجم المبيعات
٢%	٢٠,٢%		٢٧,٤%		٥٠,٤%		القيمة بالجنيه المصري
٢٢,٤%	المشروعات التي تحصل على تسهيلات من البنوك		٤٧% منها تتعامل مع البنوك				تعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك

وفي سبيل ذلك تعمل الوزارة على مراجعة القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمواد الأخرى ذات الصلة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتنمية ريادة الأعمال في القوانين الأخرى ذات الصلة، ودراسة الحزم التحفيزية للتحويل من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي والحيلولة دون اللجوء للقطاع غير الرسمي، ومراجعة التعريفات الحالية وتوحيدها، وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن هذا القطاع يسهل من خلالها تصنيف واستهداف القطاع بحزم تنموية متخصصة، وكذلك العمل على إعادة هيكلة المؤسسات من خلال إنشاء كيان موحد ينظم أعمال التنمية في هذا القطاع.

وينقسم هذا القطاع إلى أربعة شرائح تم تقسيمها على حسب دورة حياة المشروعات وتتمثل في (١) مرحلة ما قبل البدء، (٢) وتلك التي في طور البدء، (٣) والمشروعات العاملة وفي طور النمو، (٤) والمشروعات التي على وشك الخروج من السوق.

وبناءً عليه تعمل الوزارة على تصميم نماذج شاملة ومتكاملة لإستهداف كل مرحلة من مراحل عمر المشروع بمجموعة متخصصة من خدمات الأعمال التي تتوافق مع احتياجات كل مرحلة، وسوف يتم إتاحة هذه الحزم وخاصة التدريبية منها من خلال منصة تفاعلية متاحة لكل من رواد الأعمال والمشروعات ومقدمي الخدمات ومتخذي القرار. تبدأ أولها بتطوير المناهج التدريبية لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المدارس النظامية والفنية ومروراً بالجامعات والمعاهد الفنية وانتهاءً بالبرامج التدريبية المتخصصة لرواد الأعمال باختلاف أعمارهم.

أما بالنسبة لمراحل البدء والنمو فتعمل الوزارة على إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال Incubators ومسرعات الأعمال Accelerators بالتعاون مع الجامعات والأكاديميات المتخصصة لتشجيع وتطوير الأفكار الاستثمارية وعلى الأخص في القطاعات المستهدفة للتنمية وتشجيع الأفكار الإبداعية وتقديم حزم الدعم الفني اللازمة لبدء الأعمال، والمساعدة في خفض تكاليف إعداد الملامح الاستثمارية ودراسات

الجدوى المتخصصة، والتعريف بالتكنولوجيا اللازمة والأساليب العلمية للإنتاج وتقديم الخدمة، والتنسيق مع الجهات التمويلية لتسهيل نفاذ المشروعات المبتدئة إلى التمويل منخفض التكلفة وتوفير الأراضي والتجمعات الجاهزة بالتراخيص اللازمة لبدء الأعمال وتوفير العمالة الفنية المدربة.

وبمجرد بدء المشروع سوف يتم توفير الدعم الفني والتقني للمواصفات الإنتاجية، ودعم إدارة التسويق والترويج، وتوفير فرص الأعمال من خلال الترابط مع سلاسل التوريد المحلية للتعاقد مع كبار المشترين في الأسواق المحلية والاستفادة من المناقصات والمشتريات الحكومية. وذلك بالإضافة إلى تدريب المستفيدين على عمليات التصدير للأسواق الخارجية وكيفية استخدام التجارة الإلكترونية والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية لزيادة حجم الأعمال والنمو في مراحل عمر المشروع المختلفة.

أما بالنسبة لمراحل التعثر والتراجع والإفلاس فإنه سيتم مراجعة وتطوير القوانين الحاكمة لعمليات الإفلاس وخاصة لهذا القطاع من المشروعات.

البرامج والمشروعات التنفيذية

لتنفيذ هذه الإستراتيجية لابد من وضعها في صورة برامج ومشروعات محددة وكل مشروع وهيكلة واضحة ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة يمكن قياسها وموارد بشرية قادرة على تنفيذها.

وفيما يلي توضيح عام للبرامج والمشروعات التي تعمل في إطار هذا المحور:



برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال

المشروعات التابعة



الهدف : زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي 10%

المؤشر	الإطار المنطقي للنتائج
<ul style="list-style-type: none"> • معدل نمو عدد المشروعات التي تم إنشائها في هذا القطاع مقسمة إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة ومنتاهية الصغر. • مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي وحجم الاستثمار حسب الصناعة والمحافظة. • مشاركة هذا القطاع في الصادرات مقسمة حسب الصناعات. • حصة هذا القطاع في توفير فرص العمل مقسمة حسب الصناعة، النوع، والمحافظة. 	<p>الأثر: أن يكون قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر الأداة الرئيسية لتحقيق مستهدفات التنمية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، مقسم جغرافيا وقطاعيا. 	<p>المتحصلات: نمو هذا القطاع في القطاعات المشمولة في خطة الدولة للتنمية</p>
المؤشر	النتائج المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المشروعات المؤسسة حديثا مقسمة الى مشروعات صغيرة ومتوسطة ومنتاهية الصغر. 	<p>تنامي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التسهيلات التشريعية الخاصة بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر. • عدد التشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر. 	<p>تحسن البيئة التشريعية الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مستوى الرضا من قبل المستفيدين عن الخدمات المقدمة لهم. 	<p>الإدارة الجيدة لملف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المستفيدين من الآليات المختلفة للتواصل واستطلاعات الرأي. 	<p>آليات أفضل للتواصل وتقديم الخدمات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط عمر المشروع مقسم الى الصناعات المختلفة. 	<p>نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المشروعات المستفيدة من آليات التمويل المختلفة. • عدد المشروعات المستفيدة من مبادرة البنك المركزي. 	<p>إمكانية إيجاد فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد رواد الأعمال الجدد المؤسسين للمشروعات الجديد. 	<p>زيادة الثقة وتشجيع ريادة الأعمال</p>

المشروعات التابعة للبرنامج

١-٢ مشروع التطوير التشريعي والمؤسسي

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: تشريع حديث لتنمية القطاع بأكمله من مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال يتلافى قصور قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، ويتناسق مع القوانين الأخرى التي تمس هذا القطاع. يضع هذا التشريع حزمة حوافز مالية وفنية لتنمية هذا القطاع ويساعد في تحويله من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي، كما يساعد على منع خروج القطاع الرسمي من النظام الرسمي، ويساهم في حماية الملكية الفكرية وتنظيم عمليات الإفلاس وتسهيل الحصول على التمويل بشروط ميسرة. سيتضمن هذا التشريع تعريف موحد لهذا القطاع يأخذ في الاعتبار المراحل العمرية للمشروع وطبيعة نشاطه لتوجيه الحوافز التي تتوافق مع كل مرحلة وكل نشاط.

المُخرج الثاني: كيان موحد يضع سياسات لتنمية هذا القطاع ويتابع تنفيذها وتقييم أثرها ويضمن عدم الازدواجية مع الأجهزة الحالية ويضمن تكامل أنشطة الأجهزة الحكومية المقدمة للخدمات في هذا المجال وايضاً يتيح الفرصة لخلق قطاع خاص قادر على تقديم خدمات لتنمية هذا القطاع وفقاً لشروط ومعايير واضحة تتوافق مع خطة الدولة للتنمية المستدامة.

٢-٢ مشروع المنصة الإلكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: منصة إلكترونية يتم من خلالها تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وزيادة الأعمال تتضمن أدوات ذكية لدعم اتخاذ القرار.

المخرج الثاني: فريق عمل متخصص لإدارة عمل هذه المنصة وضمان إستمراريتها.

٢-٣ مشروع تطوير خدمات الأعمال

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: برامج متخصصة ومتكاملة وشاملة تستهدف المشروعات حسب مراحلها العمرية وأحجامها، بما في ذلك تفعيل ودمج البرامج الحالية الخاصة بربط سلاسل التوريد المحلية والعالمية وتعظيم استفادة هذه المشروعات من المشتريات والتعاقدات الحكومية وعلى الأخص المشروعات الابتكارية. وكذلك تعظيم الاستفادة من التجمعات الصناعية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال تقديم حزم متخصصة وشاملة تبدأ من الملامح الاستثمارية وحتى التصدير.

المُخرج الثاني: مراكز حكومية لتقديم خدمات الأعمال لهذا القطاع بالمحافظات المختلفة تعمل بأنظمة متطورة ومن خلال شبكات إلكترونية موحدة (ربط إلكتروني) يسمح لها بالتكامل وتعمل وفقاً لإجراءات عمل موحدة. وكذلك الوحدات الإدارية الموجودة داخل منظمات الأعمال الممثلة للقطاع الخاص، والمكاتب الاستشارية ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

المُخرج الثالث: مشروعات متوسطة وصغيرة ارتفع حجم أعمالها وانتقلت من مشروعات متناهية الصغر إلى صغيرة ومن ثم إلى متوسطة من ثم كبيرة وتمكنت من الاندماج في سلاسل التوريد المحلية والعالمية والاستفادة من فرص أعمال في إطار المناقصات الحكومية سواء المشتريات أو التعاقدات.

المُخرج الرابع: برنامج سنوي ممول للتنافسية والترتيب التصاعدي للمشروعات يتمثل في مسابقة سنوية للتميز ما بين هذه المشروعات لتعزيز المنافسة.

المُخرج الخامس: شركات خدمات مجمعة لتوفير المواد الخام والتصدير لتقليل التكلفة وتعزيز التكامل بين هذه المشروعات.

٢-٤ مشروع تشجيع ريادة الأعمال

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: مناهج معتمدة لريادة الأعمال تُدرّس في المدارس والجامعات النظامية والمدارس والجامعات الفنية والمهنية وكذلك برامج متخصصة للتدريب والتوجيه (mentorship).

المُخرج الثاني: حملة ترويجية تتضمن مسابقات وبرامج تليفزيونية متخصصة لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال وتغيير السلوك المتجنب للمخاطر.

المُخرج الثالث: حاضنات ومسرعات الأعمال في القطاعات المستهدفة وتطوير حاضنات الأعمال الحالية لتعمل وفقاً لأحدث الأنظمة الدولية يتم منح خريجيها أولوية الحصول على أماكن ملائمة في الأراضي والتجمعات الصناعية.

المُخرج الرابع: رواد أعمال مصريين لديهم الجاهزية لريادة الأعمال.

المُخرج الخامس: أدلة منشورة ومعممة تتضمن فرص استثمارية بلامح استثمارية محددة ودراسات جدوى مبدئية.

المُخرج السادس: مشروعات جديدة تم إقامتها في المجالات المستهدفة من قبل الدولة لتحقيق معدلات التنمية الصناعية.

٢-٥ مشروع تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: دراسات متخصصة لتحليل سلاسل القيمة لبعض القطاعات المستهدف تعميقها لتحديد فجوات الاستثمار وفجوات التمويل في هذه القطاعات.



المُخرج الثاني: آليات مبتكرة للتمويل تتناسب مع احتياجات المشروعات وفقاً لمراحلها العمرية ولا تتطلب الاشتراطات الائتمانية المعقدة التي تحول دون الاستفادة من الخطوط الائتمانية المتاحة.

٦-٢ مشروع الحوكمة من خلال خطة واضحة لمتابعة وتقييم أداء مبادرات التنمية بهذا القطاع

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: خطة ممولة للمتابعة والتقييم لتنفيذ برامج ومشروعات الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ٢٠٢٠.

المخرج الثاني: تطبيق ذكي لإدارة برامج ومشروعات الخطة.

المخرج الثالث: قاعدة بيانات كاملة لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة متضمنة في دليل إلكتروني تسمح بالتواصل معها من خلال نظام لإدارة العلاقات مع العملاء CRM.

المحور الثالث

تنمية الصادرات

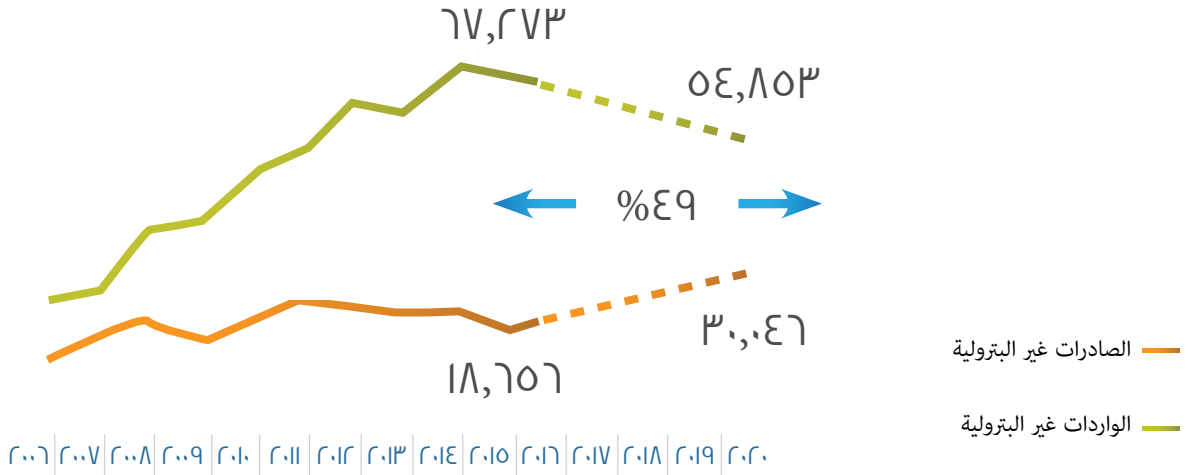
تعمل الوزارة على تقليل الفجوة في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المصرية وترشيد الواردات نحو الواردات الداعمة للتنمية الاقتصادية.

يتطلب تحقيق هذا الهدف ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة ١٠٪ سنوياً على مدار الأعوام الخمسة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ ليصل إجمالي الارتفاع المستهدف من الصادرات غير البترولية إلى ٦١٪، أي أن ترتفع الصادرات المصرية غير البترولية من قيمتها التي تبلغ ١٨,٦ مليار دولار في ٢٠١٥ إلى ما يزيد على ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

لتحقيق ذلك تقوم الوزارة بالعمل على تنفيذ عدد من التدابير المشجعة لزيادة الصادرات المصرية، والتي تتمثل في تشريعات وإجراءات مؤسسية تدعم مناخ الأعمال بشكل عام مثل مراجعة التشريعات المنظمة لقانون ولائحة الإستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات التصدير والإستيراد من خلال مراجعتها وإعادة هندستها وميكنتها، وحوكمة عمل الكيانات المعنية بتنمية الصادرات والفحص والرقابة وإعادة هيكلة الكيانات العاملة في هذا الشأن لضمان انسيابية التنفيذ وفصل التشابكات في الاختصاصات والتحول بها نحو التكامل لضمان الكفاءة والفعالية في أداء هذه المؤسسات من خلال مؤشرات أداء محددة قابلة للمتابعة والتقييم.

لزم الأمر أيضاً العمل على عدد من التدابير الموجهة لعدد من القطاعات التصديرية المستهدفة لزيادة الصادرات الحالية وتلك اللازمة لتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة والتي تركز بشكل رئيسي على حزمة تحفيزية لتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة وتوسيع قاعدة التصدير لتشمل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التوجه نحو الأسواق المستهدفة التي تتضمن فرص تصديرية واعدة.

تطور الميزان التجاري للسلع غير البترولية المستهدف (مليون دولار)



وقد تم دراسة توجهات الطلب العالمي لتحديد القطاعات التصديرية الواعدة والمستقبلية وتلك التقليدية والمترجمة لتحديد سياسة التعامل مع كل قطاع على حده. حيث تم تقسيم الصادرات المصرية إلى الآتي:

- صادرات ذات جاهزية والتي تصدرها مصر حالياً:

- سوف يتم العمل على زيادة هذه الصادرات من خلال تعزيز تنافسيتها، وعلى الأخص السعرية، لزيادة الصادرات منها سواء في الأسواق الحالية أو التي لديها طلب متنامي على هذه الصادرات وتمثيل الصادرات المصرية فيها ضعيف والتي تمثلت في قطاعات: الحاصلات الزراعية، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، والصناعات الهندسية، والصناعات الكيماوية، والحديد والصلب، وصناعات الملابس والمنسوجات.

- وسوف يتم تنمية هذه الصادرات على عدة مستويات أولاً: على مستوى المشروع وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتهاية الصغر من خلال تعزيز تنافسيتها السعرية من خلال تضمينها في برامج رد الأعباء التصديرية، وتعزيز تنافسيتها الخاصة بالجودة من خلال تقديم خدمات مدعومة للشركات العاملة في هذه القطاعات لتحسين وتطوير عوامل الإنتاج كتوفير العمالة الماهرة، وتعزيز التوافق مع المواصفات الدولية، وتطوير مناهج الإنتاج والبحوث والتطوير، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، وترشيد تكاليف التشغيل سواء تكاليف استخدام الطاقة أو إدارة

وتقليل الهالك، وتقديم خدمات التدريب على عمليات التصدير والتسويق والترويج والمشاركة في المعارض المحلية والدولية؛ **وثانياً: على مستوى الأسواق** حيث سيتم تفعيل الإتفاقيات التفضيلية الحالية وفتح أسواق جديدة وعلى الأخص الأسواق الأفريقية والروسية وتطوير اللوجستيات اللازمة لتيسير التجارة وتعزيز أنشطة الترويج والتسويق في الأسواق المستهدفة.



- الصادرات المطلوبة للتحويل الهيكلي في الصادرات وخاصة الصادرات ذات القيمة المضافة والمكون التكنولوجي المتطور:

- تعد الصناعات المغذية لهذه الصادرات هي صناعات ذات قدرة تصديرية ظاهرة من واقع تحليل الصادرات المصرية والذي من شأنه أن يسهم في الإسراع بمعدلات نمو الصادرات المصرية على الأمد القصير حيث أن لهذه السلع المصنعة ميزة تنافسية ظاهرة بالفعل بالإضافة إلى أن مقومات وإمكانات التصنيع والتصدير متوفرة في الوقت الحالي من واقع ما يتم تصديره حالياً.

- أما فيما يتعلق بتغيير هيكل التصدير ليشمل الصادرات ذات القيمة المضافة فإن القطاعات التصديرية لهذه المنتجات تصدر في الغالب مواد خام بالرغم من توافر التكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتصنيعها في مصر: المنتجات الطبيعية (كالرخام ومواد البناء والذهب)، المعادن (كالحديد والصلب التي من الممكن أن يصنع منها الآلات والمعدات)، والحاصلات الزراعية الخام (كالتفاح والنباتات الطبية والعطرية)، والجلود (الصناعات الجلدية)، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة والملابس ذات الجودة العالية).

- أما عن الشريحة الأخرى من الصادرات المستهدفة لتغيير هيكل الصادرات نحو الصناعات القائمة على المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجيا المتطورة التي يجب العمل على إنتاجها في مصر: كالصناعات الإلكترونية الدقيقة، صناعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، الصناعات الهندسية المتطورة (كصناعة المحركات، وصناعة المركبات ووسائل النقل)، الصناعات الكيماوية (مثل الصناعات الدوائية والصيدلانية)، الصناعات الحرفية والتقليدية (كالألبستر والسجاد اليدوي والمفروشات المنزلية).

- وسوف يتم التعامل مع هذه القطاعات بحزمة متكاملة من التدابير الداعمة للصناعة والتجارة تتمثل في تقديم كافة الحوافز الداعمة لنمو هذه الصناعات بدءاً من توفير الإستراتيجيات القطاعية المستهدفة لنمو هذه الصناعات، وتوفير الأراضي والتجمعات الصناعية والتراخيص اللازمة لإنشاء المصانع، وتقديم الحوافز الاستثمارية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذه الأنواع من الصناعات المستهدفة، ودعم تكاليف إعداد الملامح الاستثمارية ودراسات الجدوى الخاصة بهذه الصناعات، والتعريف بالتكنولوجيا اللازمة لتطوير هذه الصناعات والمعرفة الإنتاجية اللازمة لذلك، والربط بين الصناعات والمراكز البحثية المعنية بالبحوث والتطوير، وتسهيل نفاذ هذه الصناعات إلى التمويل الملائم بتكلفة منخفضة، والتعريف والتدريب على التوافق مع مواصفات الإنتاج المحلية والدولية، وتقديم الحماية اللازمة للصناعات الوليدة، والتدريب على، والمساعدة في التسويق والترويج والتصدير، وتيسير المشاركة في المعارض الدولية.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية لابد من وضعها في صورة برامج ومشروعات محددة بميزانية تقديرية لكل برنامج وكل مشروع وتوقيتات زمنية محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة يمكن قياسها وخطط للمتابعة والتقييم لها ميزانية تنفيذ واضحة وموارد بشرية قادرة على تنفيذها. وفيما يلي توضيح عام للبرامج والمشروعات التي تعمل في إطار هذا المحور:



المؤشر	الإطار المنطقي للنتائج
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي • قيمة الزيادة السنوية في الصادرات من الصناعات التحويلية (مستوى التقدم التكنولوجي للسلع الصناعية المصدرة) • تنوع الصادرات على الصناعات والمحافظات المختلفة 	<p>الأثر: أن تكون الصادرات المصرية داعم رئيسي للتنمية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قيمة الصادرات • معدل نمو الصادرات 	<p>المتحصلات: زيادة في قيمة الصادرات المصرية</p>
المؤشر	النتائج المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط الوقت لإتمام عملية التصدير والإستيراد • متوسط تكلفة التصدير حسب الصناعة • متوسط تكلفة الإستيراد حسب الصناعة • التسهيلات الائتمانية المتاحة للتصدير والإستيراد 	<p>تحسن بيئة الأعمال الخاصة بالإستيراد والتصدير</p>
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط قيمة الصادرات ذات التنافسية إلى إجمالي الصادرات • مراقبة جودة المنتجات المصدرة 	<p>تحسن تنافسية الصادرات (الجودة والسعر)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • القيمة المضافة للصادرات الجديدة (مثل: المنتجات التقنية، التراثية، الإبداعية) • نسبة الصادرات من الأنواع الجديدة إلى إجمالي الصادرات 	<p>الأنواع الجديدة من الصادرات ذات القيمة المضافة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • متوسط الوقت المستغرق للعملية الواحدة • متوسط التكلفة للعملية الواحدة • متوسط عدد الخطوات المطلوبة لإتمام العملية الواحدة 	<p>تحسن اللوجستيات الداخلية والخارجية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • معدل نمو الصادرات للأسواق ذات عوائق النفوذ • حجم الصادرات إلى هذه الأسواق مقسمة إلى الصناعات 	<p>تذليل عوائق النفاذ للأسواق</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأسواق الجديدة المتعاملة مع المنتجات المصرية • حجم الصادرات إلى الأسواق الجديدة مقسم إلى الصناعات • نسبة الأسواق الجديدة إلى إجمالي الصادرات 	<p>فتح أسواق جديدة</p>

١-٣ مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والإستيراد (EGYTRADE)

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: تشريع عصري متطور ومُبسط يدعم تسهيل حركة التجارة الخارجية من خلال مراجعة شاملة لللائحة الإستيراد والتصدير لتتوافق مع توجهات الإستراتيجية، بحيث يوازن هذا التشريع بين إحكام الرقابة وتيسير التجارة بدون الإخلال بينهما.

المخرج الثاني: منصة تكنولوجية متكاملة على المستوى الوطني للربط بين مقدمي الخدمة على المستوى التشغيلي (هيئة الميناء، الجمارك، هيئة الرقابة، المراكز اللوجستية) والمستفيدين منها (مصدرين، مستوردين، وكلاء شحن - تخليص).

المخرج الثالث: موقع خدمي تفاعلي يوفر بيانات التجارة الخارجية والفرص التصديرية لعموم المصدرين مع مؤشرات أداء لقياس درجة الاستفادة منها.

المخرج الرابع: مركز اتصال للدعم الفني ومتابعة شكاوي المصدرين.

المخرج الخامس: منظومة متكاملة ومتناغمة لتدقيق بيانات التجارة الخارجية.

المخرج السادس: منظومة تشريعية مُحدثة للجودة والفحص والرقابة تفصل الاختصاصات وتتوافق مع المعايير الدولية.

المخرج السابع: حزمة تشريعية لتشجيع قيام الشركات التجارية الكبرى التي يمكنها تحقيق الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتملك القدرة التفاوضية الأفضل سواء للتصدير أو الإستيراد لمستلزمات الإنتاج.

٢-٣ مشروع تعزيز تنافسية الصادرات

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: برنامج كفاء وفعال لرد الأعباء التصديرية بميزانية تدريجية تبدأ

من ٦ مليار إلى ١٥ مليار جنيه مصري يسمح بالتنافسية وباستفادة قاعدة عريضة من صغار المصدرين خاصة في القطاعات التصديرية والمحافظات المستهدفة لتحقيق أغراض التنمية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة في التصدير، وكذلك يشجع دخول قطاعات جديدة من الصادرات المستهدفة كالصادرات ذات القيمة المضافة القائمة على المعرفة (التقنية، التراثية، الإبداعية) وتوفير الحافز لتعميق الصناعة وزيادة القيمة المضافة.

المخرج الثاني: خدمات فنية متخصصة لترشيد استخدام الطاقة وعلى الأخص في الصناعات التصديرية كثيفة الاستهلاك للطاقة لتخفيض التكلفة والتوافق مع المعايير الدولية للطاقة والبيئة وعلى الأخص في الصناعات الكبيرة كالأسمدة والأسمت، وكذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي بحاجة لتقليل التكلفة، وتشجيع الاستثمار واستخدام مصادر الطاقة البديلة وعلى الأخص تلك المعتمدة على تدوير المخلفات الصناعية والزراعية، ووضع اشتراطات تتعلق بالموصفات القياسية المقبولة لماكينات الإنتاج غير المهذرة للطاقة، وتوفير المعامل الملائمة لفحص هذه الماكينات المستوردة والمستخدمه في المصانع.

المخرج الثالث: خدمات فنية متخصصة لتطوير طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة والتصميمات اللازمة للتوافق مع المواصفات والذوق العالمي وتقليل الفاقد والهدار في الإنتاج سواء في الحاصلات الزراعية أو الصناعات التصديرية من خلال التدريب على أفضل الممارسات الدولية للإنتاج وتسهيل الحصول على التكنولوجيا الملائمة.

المخرج الرابع: حلول ملائمة لفض التشابكات ما بين الدعم والصناعة والتصدير كتلك الموجودة في صناعات الأسمدة والسكر من خلال دراسة هذه الملفات كل على حده لتمكينها من التصدير.

المخرج الخامس: برنامج مصمم ومنفذ لتمويل وضمان إئتمانات التصدير والمخاطر لتشجيع الصادرات وعلى الأخص للدول الأفريقية.

٣-٣ مشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والإستيراد

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: معاميل متطورة لديها المعدات والأنظمة والكوادر الماهرة والاعتمادات اللازمة لمنح شهادات الجودة اللازمة للتصدير وخاصة توفير المعامل غير المتوفرة في مصر (كتلك الخاصة بفحص السلع الهندسية) وتطوير المعامل التي بحاجة الي تطوير شامل.

المخرج الثاني: مركز متخصص لفحص الصادرات المصرية معتمد من الجهات العالمية للاعتماد.

المخرج الثالث: مواصفات للإنتاج والتعبئة والتغليف تتوافق مع المواصفات الدولية، ورقابة على الإنتاج للسلع ذات الأولوية للتأكد من مطابقتها لمعايير الإنتاج.

٣-٤ مشروع تطوير اللوجستيات

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: دراسة تفصيلية لتقييم الحد الأقصى للإنتاج والتصدير المصري للخمسة أعوام القادمة لتحديد العائد والتكلفة لدعم خطوط لوجيستية وتحديد الأولويات.

المخرج الثاني: شبكة لوجيستية في الأسواق ذات الأولوية بالتعاون مع شركات القطاع الخاص بما يتضمنه ذلك من مبردات ومخازن ومعارض وبنية تحتية ونقل وعلى الأخص في الدول المستهدفة ذات الفرص الواعدة كالأسواق الأفريقية (شرق وغرب أفريقيا) والأسواق الروسية.

٣-٥ مشروع تفعيل الإتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: تقرير سنوي بالعوائق التعريفية وغير التعريفية وبدء التفاوض لتذليل هذه العوائق.

المُخرج الثاني: تفعيل الإتفاقيات الحالية والاستفادة منها من خلال توعية وتعريف المصدرين بالافضليات المتاحة للتصدير لدول الإتفاقيات الحالية، والانتهاء من المفاوضات المعلقة في بعض الإتفاقيات التفضيلية وتفعيلها.

المُخرج الثالث: أسواق جديدة للصادرات المصرية ذات الميزة التنافسية وعلى الأخص الانتهاء من مفاوضات التكتلات الاقتصادية المختلفة (الميركسور، التكتلات الثلاثة، أوراسيا).

٦-٣ مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: منظومة متطورة للتجارة الإلكترونية تعمل بالنظم الحديثة للتسويق والتبادل التجاري وتستخدم الطرق الحديثة للتسويق والترويج.

المخرج الثاني: حملة ترويجية متخصصة داخل وخارج مصر للتعريف بالمنتج المصري والترويج له وتنفيذ بعثات مشترين وبعثات ترويجية.

المخرج الثالث: خطة منفذة للمعارض بالتنسيق مع المجالس التصديرية تستهدف أسواق محددة لترويج القطاعات التصديرية المستهدفة، وآليات واضحة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية، وآليات واضحة لتقييم أثر المشاركة وإشراك كامل للقطاع الخاص في الارتقاء بمنظومة المعارض.

المخرج الرابع: شركات متخصصة بنظام الشراكات مع القطاع الخاص للترويج والتسويق للصادرات المصرية في الأسواق المستهدفة وعلى الأخص الأسواق الواعدة كالسوق الأفريقية والروسية.

المخرج الخامس: تطبيق ذكي لمعلومات السوق يوفر كافة البيانات عن السوق وعلى الأخص المستوردين حول العالم ويمنح ترتيب للمستوردين ذوي المصداقية في التعامل.

المخرج السادس: هيكلية كاملة لمكاتب التمثيل التجاري وإعادة توزيع دورية للمكاتب حسب طبيعة الأسواق والعلاقات الاقتصادية وهيكل من المؤشرات الرئيسية والفرعية مقسمة بالأسواق لكل مكتب.

المحور الرابع

تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني

يستهدف هذا المحور عنصر هام من العناصر المؤثرة في الإنتاج بشكل جوهري حيث يمثل كل من توافر، وكفاءة إنتاجية، واستدامة العمالة الماهرة بعض المشاكل الهامة في القطاع الإنتاجي سواء السلعي أو الخدمي. سوف يتم استهداف هذا التحدي من خلال وضع مؤشرات محددة لتنفيذ الإستراتيجية المعدة مسبقاً لتنمية هذا الملف والتي تبدأ من التعليم والشهادات الفنية والمهنية مروراً بالتوافق بين سوقي العرض والطلب في هذا القطاع وتنتهي بتحسين ظروف العمل لضمان الإنتاجية والاستدامة.

بالإضافة إلى أهمية هذا القطاع لتوفير العمالة الماهرة وتحسين جودة الإنتاج إلا أنه يمثل أيضاً نقطة انطلاق لرواد أعمال من هذا القطاع لبدء الأعمال في مشروعات صغيرة ومتوسطة تتوافق مع الخبرات الفنية والمهنية لهم وكذلك تأتي أهمية هذا البرنامج في كونه مرتكز رئيسي لعدد كبير من الأنشطة غير الرسمية التي سيتم العمل عليها بحزمة من الحوافز التشريعية والإجرائية وكذلك توفير فرص أعمال تحقق أرباح تسمح بتحول هذا القطاع نحو القطاع الرسمي.

سوف يتم التركيز هنا أيضاً على التأهيل والتدريب وتوجيه العمالة نحو القطاعات مرتفعة الإنتاجية كالقطاع الصناعي، وعلى الأخص القطاعات ذات الأولوية لزيادة الصادرات وتعميق الصناعة بما لا يتعارض وتوفير الدعم للقطاعات الأخرى.

من أهم الحزم التي سيتم العمل عليها هو مكون الجودة والذي يتضمن تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني بكافة أركانه، والتوأمة مع المؤسسات الدولية لإعتماد الشهادات الفنية والمهنية؛ أما المكون الآخر فيعتمد على الإصلاح الهيكلي والمؤسسي لهذه المنظومة بما يتضمنه ذلك من قواعد البيانات والمعلومات الداعمة لإتخاذ القرار؛ والمكون الثالث يتضمن تيسير الانتقال لسوق العمل.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية لابد من وضعها في صورة برامج ومشروعات محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة وأفراد قادرة على تنفيذها.

وفيما يلي توضيح عام للبرامج والمشروعات التي تعمل في إطار هذا المحور والتي سيتم تنفيذها بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وبالأخص من خلال مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني الذي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة.

البرامج والمشروعات التنفيذية

برنامج تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني

المشروعات التابعة



الهدف : توفير عمالة ماهرة مدربة طبقاً لاحتياجات سوق العمل

المؤشر	الإطار المنطقي للنتائج
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الزيادة في خريجي التعليم والتدريب الفني والمهني اللذين حصلوا على فرص عمل في مجالات تخصصهم خلال ستة أشهر من التخرج (مقسمة على أساس النوع الاجتماعي، التخصص، المحافظة، نوع ملكية العمل خاص أو لدى الغير) 	<p>الأثر: إستجابية أفضل للتعليم والتدريب الفني والمهني لاحتياجات السوق</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم والتدريب الفني 	<p>المتحصلات: تحسن في جودة التعليم والتدريب الفني والمهني بما يتفق مع احتياجات السوق</p>
المؤشر	النتائج المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المدارس مقسمة على مراحل التعليم، نوع التعليم، والمحافظات • متوسط عدد الطلاب في الفصل الدراسي مقسمة على مراحل التعليم، نوع التعليم، والمحافظات • عدد المراكز التدريبية مقسمة على الصناعات والمحافظات • عدد المدرسين إلى عدد الطلاب في كل مرحلة تعليمية، في كل نوع تعليمي، وفي كل محافظة 	<p>تحسن بيئة التعليم والتدريب</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الخريجين الحاصلين على وظيفة في نطاق تخصصهم • عدد الخريجين الحاصلين على منح أو بعثات • عدد الخريجين الحاصلين على شهادات معتمدة دولياً 	<p>تحسن مستوى الخريجين</p>

٤-١ مشروع تعزيز مشاركة القطاع الخاص بفعالية في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني

المُخرج الأول: آلية لإقامة شراكات ذات منفعة متبادلة مع القطاع الخاص مثل التعاقد مع المصانع لتوفير الجزء العملي من المناهج للطلاب والمتدربين داخل المصنع مما يقلل عبء بناء الورش على المدارس وفي نفس الوقت يوفر قوى عاملة للمصانع.

المُخرج الثاني: سياسات لتحقيق مكاسب وأرباح تغطي تكافة المدارس ومراكز التدريب مثل مشروع المدرسة المنتجة، الذي يرفع من دخل المعلم ودخل الطالب من خلال توفير الخدمات للقطاع الخاص.

المُخرج الثالث: سياسات تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة في بناء المدارس ومراكز التدريب أو توفير الموارد اللازمة لتجهيزهم وتضمينها تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يوفر المنفعة المتبادلة للطرفين.

٤-٢ مشروع تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: تطور قدرات هيئة ضمان واعتماد الجودة لإعتماد مؤسسات التعليم الفني والمهني وتوافر الكوادر والموارد اللازمة للهيئة لتمكينها من القيام بهذا الدور.

المُخرج الثاني: هيئة مخصصة لإعتماد مراكز التدريب مزودة بالكوادر والموارد والصلاحيات اللازمة للقيام بدورها باعتماد مراكز التدريب الجديدة وتجديد الاعتماد.

المُخرج الثالث: قانون يلزم منشآت التعليم الفني والمنشآت التدريبية بالحصول على الاعتماد في فترة محددة من تاريخ الإنشاء وكذلك تحديد الفترة الزمنية لتجديد الاعتماد مما يضمن جودة جميع منشآت التعليم الفني والتدريب ومسايرتها للمعايير العالمية.

المُخرج الرابع: معايير قومية مطورة للتقييم والجودة والاعتماد تتضمن نظاماً للتحديث المستمر لمعايير التقييم والجودة لمواكبة المعايير العالمية ولضمان التنافسية تأخذ في اعتبارها الطبيعة الخاصة لمدارس التعليم الفني والمهني واختلافها عن مدارس التعليم العام، والنطاق الواسع لمراكز التدريب واختلافها من حيث المحتوى والقطاعات المختلفة التي تخدمها، وكذلك المعايير العالمية ومدى إمكانية تطبيقها على البيئة المصرية.

المُخرج الخامس: إدارة للجودة بأدوار واضحة في ضوء دور المديرية والمناطق والمدارس لتحقيق تغطية أوسع للمدارس في مختلف المحافظات وضمان السرعة في التنفيذ ومساندة المنشآت في التأهيل، مما ييسر من الاعتماد والتعاون مع مراكز التدريب بالمحليات، لتوفير التدريب اللازم على معايير الجودة.

المُخرج السادس: برنامج تحفيزي للمنشآت للتقدم للحصول على الاعتماد يشمل برامج تقدير مادية ومعنوية للمنشآت المعتمدة ويربط ترقية المعلمين والمدربين بحصول المدارس / مراكز التدريب على الاعتماد.

٤-٣ مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: نظام تقويم وتقييم للمعلمين والمدربين، مما يضمن التطوير المستمر لهم ويحقق المساواة العادلة.

المخرج الثاني: اختبارات مصممة ومبنية على التقييم الشامل للمعلمين مما يشمل القدرات التربوية والمهنية وخبراتهم في تخصصاتهم.

المخرج الثالث: تشريع يربط نتائج تقييم المعلمين والمدربين بالحوافز والمرتبات وذلك لتوفير نظام تشجيع وإثابة للمعلمين والمدربين وتشجيعهم على التطور المستمر.

المخرج الرابع: برنامج تدريبي ممول لرفع الكفاءة العلمية والعملية للمعلمين والمدربين يأخذ في الاعتبار المستويات والتخصصات.

المخرج الخامس: برنامج ممول لبعثات للخارج لمعلمي المواد العملية للتدريب والتعلم يصاحبه خطة ممولة للمتابعة والتقييم وبرنامج لنقل المعرفة والخبرات المكتسبة من البعثات إلى المعلمين والمدربين الآخرين في المدارس والمراكز، مما يؤدي إلى تحقيق المعايير العالمية في نظم التعليم والتعلم وتصبح أكثر تنافسية.

٤-٤ مشروع المدرسة الجاذبة

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: نظام ممول لإدارة الموارد والأصول يضمن الصيانة المستمرة والمحافظة على أصول المدرسة والاستخدام الأمثل للموارد للمحافظة على المعدات والمواد والآلات والاستخدام الرشيد لها.

المُخرج الثاني: اتفاقيات مبرمة مع الشركات والمصانع لتدريب طلاب المدارس الفنية للربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وتوفير فرصة للطلاب لاكتساب خبرات عملية وتطبيق ما تعلمه بالمدارس الفنية بالإضافة إلى حصوله على دخل.

المُخرج الثالث: برنامج لزيادة الأنشطة المدرسية الرياضية والثقافية مما يساعد الطلاب على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين.

المُخرج الرابع: إصلاح شامل لبعض المدارس التي بحاجة إلى ذلك لتوفير بيئة تعليمية صحية للطلاب والذي يشمل إعادة هيكلة البنية التحتية للمدارس، وتجهيز المدارس وتزويدها بالموارد، وإنشاء فصول وورش مجهزة.

٤-٥ مشروع التوعية وتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: خطة اتصال قومية متكاملة مع الإعلام بجميع وسائله لتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني وخطة توعية مجتمعية تبرز قصص النجاح.

المُخرج الثاني: بروتوكولات تعاون مفعلة مع رجال الصناعة ومؤسسات القطاع الخاص لتمويل حملات إعلامية هادفة، لتحسين الصورة الذهنية للعامل المهني تحت مظلة المسؤولية المجتمعية للشركات، للمساهمة في تحقيق المصداقية وإظهار الدور الحقيقي للتعليم الفني والمهني في المجتمع.

المُخرج الثالث: مسابقة قومية للمهارات بين طلاب ومدربي التعليم والتدريب الفني والمهني يتم تسويقها إعلامياً، ومشاركة الفائزين فيها بمسابقة المهارات العالمية التي تُقام كل سنتين، مما سوف يكون له أثر كبير على تشجيع وتحفيز التعليم الفني وإظهار الصورة الايجابية للطلاب.

٤-٦ مشروع نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: آلية لرصد الصناعات المختلفة من حيث المجالات والتوزيع الجغرافي واحتياجاتها من الموارد البشرية والنمو المتوقع في مجالاتها.

المخرج الثاني: نظام لتخطيط المدارس ومراكز التدريب من حيث الكم والتوزيع بناءً على احتياجات الصناعات المختلفة والنمو الاقتصادي ويتم تضمين المنشآت الحالية في هذا النظام وإمكانية تحويلها من تخصص إلى آخر لتحقيق المرونة والكفاءة.

المخرج الثالث: جهة واحدة منوطة بجمع البيانات الخاصة بالصناعة والمدارس وسوق العمل وتحليلها وإصدار تقارير لمتخذي القرار.

المخرج الرابع: قاعدة بيانات في المحافظات المختلفة لتيسير جمع المعلومات وتوظيفها في عملية اتخاذ القرار.

المخرج الخامس: سياسات تلزم الهيئات المختلفة في سوق العمل بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد مما يضمن تكامل البيانات ودقتها.

٧-٤ مشروع تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: إطار قومي للمؤهلات المصرية معتمد ومفعل من قبل هيئة ضمان واعتماد الجودة في ضوء متطلبات سوق العمل من التعليم الفني، والاحتياجات التدريبية في كل قطاع، وكذلك النماذج الدولية ولكن بما يتماشى مع البيئة المصرية.

المُخرج الثاني: خطط وبرامج دراسية وتدريبية معتمدة استناداً على الإطار القومي للمؤهلات لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني والتدريب من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

المُخرج الثالث: تشريعات ملزمة بتعديل الخطط الدراسية والتدريبية بناءً على الإطار القومي للمؤهلات لتحقيق جودة البرامج والخطط الدراسية والتدريبية، وإلزام اصحاب الأعمال والمتدرب بمعايير ومستويات المهارة القومية.

المُخرج الرابع: نظام يربط المعايير المهنية والتدرج الوظيفي في كافة القطاعات بالإطار القومي للمؤهلات.

٨-٤ مشروع رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: تشريعات تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتجديدها الرخصة وتلزم جهات التوظيف بعدم توظيف غير الحاصلين عليها.

المُخرج الثاني: هيئة محددة لتوفير الرخص في شتى مجالات التعليم الفني والمهني وتفعيل دورها كهيئة لاعتماد خريجي التعليم الفني والمهني.

المُخرج الثالث: نظم للتواصل المستمر مع النقابات المختلفة لتحديد وتحديث معايير الحصول على الرخصة.

المُخرج الرابع: برنامج تدريبي لمساعدة الخريجين والعاملين لتيسير حصولهم على الرخصة.

المحور الخامس

الحوكمة والتطوير المؤسسي

يستهدف هذا المحور تعزيز كفاءة أداء المؤسسات التابعة للوزارة أو نطاق إشرافها لإدارة موارد الدولة بشكل أكثر حرفية وشفافية من خلال نظام واضح للمساءلة والمتابعة والتقييم سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي يعمل بثقافة تبسيط الإجراءات والشفافية وخدمة المواطن أولاً.

سوف يتم العمل من خلال هذا المحور على التحول التدريجي لخطة وموازنة الوزارة نحو موازنة البرامج والمشروعات والتي تتضمن مؤشرات واضحة لقياس الأداء وخطط تابعة للمتابعة والتقييم، وكذلك سوف يتم من خلال هذا المحور العمل على إعادة هيكلة قطاعات الوزارة والكيانات التابعة وفقاً للإطار الإستراتيجي للنتائج المحدد في هذه الإستراتيجية لضمان انسيابية وتكامل التنفيذ وتعزيز استخدام الموارد والجهود المجمعمة بدلاً من التفتت الذي يصحبه التضارب وتعقيد العمليات التشغيلية، وسوف يصاحب عملية إعادة الهيكلة وضع نظام كفاء وفعال لإدارة الأداء والإنجاز وربطه بالخطط السنوية الفردية ومن ثم برامج تدريبية مبنية على أسس علمية لتحديد الاحتياجات في ضوء أطر الجدارات وبطاقات الوصف والخطط السنوية الفردية. من ثم وهو الأهم هو ميكنة كافة هذه العمليات واستخدام تطبيق ذكي لإدارة الأداء المؤسسي لضمان الفاعلية والشفافية ودعم اتخاذ القرار. سيتضمن هذا المحور أيضاً تصميم وتنفيذ خطة متكاملة للتواصل الداخلي والخارجي مع الشركاء الرئيسيين لإدارة العلاقة مع الشركاء نحو التكامل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية لابد من وضعها في صورة برامج ومشروعات محددة وهيكل مساءلة واضح ونتائج منطقية يحكمها مؤشرات أداء محددة وموارد بشرية قادرة على تنفيذها.

وفيما يلي توضيح عام للبرامج والمشروعات التي تعمل في إطار هذا المحور:



برنامج الحوكمة والتطوير المؤسسي

المشروعات التابعة



الهدف : تحسين كفاءة الأداء المؤسسي

المؤشر	الإطار المنطقي للنتائج
<ul style="list-style-type: none"> • درجة الشفافية في الخدمات المقدمة من الوزارة والجهات التابعة لها • درجة رضا الأطراف المعنية بالخدمات المقدمة من الوزارة والجهات التابعة لها 	<p>الأثر: الخدمات المقدمة من الوزارة تتسم بالجودة والإستجابية لاحتياجات المواطن</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطور مقاييس الفاعلية في الأداء • تطور مقاييس الكفاءة في الأداء 	<p>المتحصلات: تحسن نظام الحوكمة في الوزارة والهيئات المعنية التابعة لها</p>
المؤشر	النتائج المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • درجة وضوح الرؤية بشأن السياسات والخطط والآليات • المتابعة والتقييم، وقياس الأثر ونظم الإثابة والجزاء 	<p>وضوح الرؤية الإستراتيجية والتنفيذية ونظم إدارة الأداء للعاملين بالوزارة والجهات التابعة لها</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مؤشرات تحسن الأداء الوظيفي وفقا لقانون الخدمة المدنية 	<p>توافر الكوادر ذات الكفاءة القادرة على إدارة موارد الدولة بشكل كفاء وتقديم خدمات متميزة</p>

١-٥ مشروع تطوير منظومة رسم السياسات والتخطيط والمتابعة

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المُخرج الأول: حزمة من السياسات متمثلة في عدد من التدابير الإجرائية مترجمة في إستراتيجية متوسطة المدى مبنية على تقييم لما انتهت إليه الإستراتيجيات السابقة متسقة مع المستهدفات والمؤشرات المنصوص عليها في إستراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ تعمل بموجبها الوزارة والأجهزة التابعة لها وفق مؤشرات أداء واضحة وآليات للمتابعة والتقييم وقياس الأثر ويتم إدارتها من قبل كوادر مدربة على إدارة البرامج والمشروعات، ووضع خطة للمتابعة والتقييم وقياس الأثر وتنفيذها من خلال كوادر مدربة.

المُخرج الثاني: نظام متكامل للمتابعة والتقييم يصحبه هيكل واضح للمساءلة وخطة واضحة شاملة وممولة للمتابعة والتقييم وآليات ونماذج محددة لجمع البيانات الخاصة بالمؤشرات سواء محلياً أو على مستوى الوزارة وهيئاتها.

المُخرج الثالث: إستراتيجيات قطاعية جديدة أو محدثة تتسق مع إستراتيجية التجارة الخارجية والتنمية الصناعية ٢٠٢٠ وتكون شاملة لتتضمن المحاور الخمسة الرئيسية للإستراتيجية.

المُخرج الرابع: إستراتيجيات قطاعية شاملة لتنمية الصادرات والتنمية الصناعية وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بداخل هذه القطاعات.

المُخرج الخامس: موازنة كاملة لبرامج ومشروعات الوزارة مبنية على موازنة الأداء والمعروفة بموازنة البرامج تشمل كافة مصادر التمويل المحلية والأجنبية.

المُخرج السادس: تطبيق إلكتروني ذكي لإدارة تنفيذ الإستراتيجية يربط بين مؤشرات الأداء ويقيس تقدم العمل.

المُخرج السابع: كوادر مدربة على صياغة السياسات وقياس الأثر وتصميم البرامج والمشروعات والموازنات.

٢-٥ مشروع إعادة الهيكلة

تتمثل مخرجات هذا المشروع في الآتي:

المخرج الأول: هيكل تنفيذي مطور لديوان الوزارة يحد من التداخل والتكرار في الوظائف النمطية ويضمن التخصص وانسيابية العمل بشكل أكثر كفاءة.

المخرج الثاني: كيان متخصص لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويشجع ريادة الأعمال بمنهج يعتمد على الدمج وليس التكرار والازدواجية التي تشوب الإدارة الحالية لهذا الملف.

المخرج الثالث: كيان متخصص لتنمية الصادرات المصرية يعمل كنقطة محورية للتعامل مع كافة أعمال الصادرات بما فيها الترويج والتسويق للصادرات المصرية والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من المصدرين والمجالس تصديرية والممثلات التجارية ويتابع تنفيذ مختلف استراتيجيات الوزارة يندمج فيه المؤسسات الحالية التابعة للوزارة والتي تعمل في هذا المجال لضمان توحيد الجهود واستخدام أفضل للموارد المخصصة لهذا الملف.

المخرج الرابع: هيكل تامة لهيئة التنمية الصناعية والجهاز التنفيذي للمشروعات لزيادة كفاءة الهيئة وتعزيز قدراتها المؤسسية لتستجيب للتغيرات التشريعية والإجرائية المستهدفة.

المخرج الخامس: هيكل تامة لمنظومة الجودة والمواصفات والرقابة وتقييم المطابقة لفصل الاختصاصات وضمان التكامل والتخصص لكل هيئة مع دمج الهيئات ذات الأعمال المتكررة لضمان توحيد الجهود واستخدام أفضل للموارد المخصصة لهذا الملف.

المخرج السادس: هيئة لسلامة الغذاء تعمل بكامل طاقتها.

المُخرج السابع: هيكل كاملة لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني باعتبارها

مؤسسة تدريبية كبرى تلعب دوراً متميزاً في إعداد القوى العاملة في مجال الصناعة الأمر الذي لزم إعادة هيكلتها وتطويرها بما يتماشى مع إستراتيجية تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني.

تتضمن عمليات إعادة الهيكلة تطوير مؤسسي كامل يشمل مراجعة استراتيجيات عمل هذه الكيانات والهيكل التنظيمي والاختصاصات وطاقات الوصف وأطر الجدارات ولوائح الموارد البشرية لتطبيق المنهج العلمي لإدارة الأداء لإنجاز النتائج المستهدفة والإثابة على أساس الإنجاز من خلال خطط سنوية فردية ترتبط بخطط الإدارات والقطاعات والكيانات ذات الصلة لتحقيق إستراتيجية الوزارة ٢٠٢٠ على أن يتم مراجعة هذه المنظومة مع الخطة الإستراتيجية الجديدة.

٣-٥ مشروع رفع كفاءة العنصر البشري

تتمثل مخرجات هذا المشروع في كوادرات حكومية مدربة وفقاً لإطار الجدارات المحدد لها بموجب بطاقات الوصف الخاصة بها وطبيعة عملها والخطة السنوية الموضوعية لكل موظف بما يسمح بخلق جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية بمفاهيم الإدارة الحديثة مدربة على صياغة السياسات وقياس الأثر وتصميم البرامج والمشروعات والموازنات.

٤-٥ مشروع تطوير منظومة التواصل الداخلي والخارجي

تصميم خريطة واضحة للشركاء الداخليين والخارجيين وتحديد سبل التواصل مع هؤلاء العملاء وفقاً لخطة منظمة لإدارة العلاقات مع الشركاء والترويج لانجازات الوزارة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتيسير عمليات التواصل الداخلي والخارجي.

كلمة ختامية

يأتى حرص وزارة التجارة والصناعة على طرح رؤيتها الاستراتيجية وسياساتها المستقبلية لتطوير وتنمية السياسات الصناعية والتجارية على مدى السنوات الخمس القادمة من منطلقين أساسيين:

أولهما: أن نمو وتطور القطاع الصناعى يعتبر أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، بل وأصبح مؤشراً لقياس التقدم الاقتصادي للدول، فضلاً عن أن القطاع الصناعى فى مصر يحظى بدرجة عالية من الأهمية في منظومة الاقتصاد المصري بالنظر لما تلعبه الصناعة من دور كبير فى دفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وثانيهما: أنه فضلاً عن الدور المحورى الذى يلعبه التطور الصناعى فى تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة على النحو المشار اليه، فإنه أيضاً يعد المحرك الرئيسى لدعم القدرات التصديرية للبلاد وتقليل الاعتماد على الإستيراد. ومن هنا جاء السعى لطرح رؤية موحدة لتطوير القطاعين الصناعى والتجارى معاً تتسم بالتكامل والمرونة وتكون متسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التى سوف تتكاتف كافة عناصر المجتمع فى تنفيذها.

فى هذا الإطار، فقد احتوت هذه الوثيقة على برنامج عمل متكامل وحزمة مترابطة من البرامج والمبادرات والآليات التنفيذية فى كافة محاور العمل على النحو الذى تم استعراضه. وإيماناً منا بأهمية الشفافية فى طرح رؤى ومبادرات التطوير ، فسوف نحرص أيضاً على أن يتم التطبيق بذات القدر من الشفافية والمصارحة فضلاً عن المرونة فى التكيف مع المستجدات على الساحة الاقتصادية فى الداخل والخارج. وهو ما سوف يتم رصده ومراجعته فى الموقف التنفيذى لكافة محاور الاستراتيجية وخطط عملها والذى سنحرص على تقديمه فى كل عام.

www.mti.gov.eg

